بسم الله الرحمن الرحيم

تنازع العوامل فى كلام العرب والقرآن الكريم

د/ أحمد محمد أحمد خالد
قسم اللغويات

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبى الأمى وعلى آله وصحبه أجمعين

وبعد

فباب التنازع أو باب الإعمال من الأبواب التى إهتم بها النحاة إذ أنه يبحث فى أسلوب كثر فى لسان العرب ، ولكنهم إختلفوا كثيراً فى تناولهم له ، فاختلفوا فى أى العوامل أولى بالعمل فى المتنازع فيه ، وفى تقدير المعمول مع العامل الملغى ، وفى القياسى منه وغير القياسى ، وإختلفوا أيضاً فيما يقع فيه التنازع وما لايقع ، مما جعلنى أقوم بالبحث والدراسة لهذا الباب ، فبذلت الجهد فى تحقيق الخلافات بين النحاة ، وفى حصر أحكامه ، وتوضيح مسائله ، ودراسة شواهده ، وعنيت بدراسة ما جاء من آيات التنازع فى القرآن الكريم ، فأرجو من الله أن يكون عملى هذا خالصاً لوجهه ، وأن يعم به النفع ، وصلى الله على سيدنا محمد النبى الأمى وعلى آله وصحبه وسلم . آمين .

د/ أحمد محمد خالد

العامل فى باب التنازع

إذا تعلق عاملان فاكثر من الفعل او شبهه كالوصف واسم الفعل باسم بأن طلبا فيه رفعا ، أو نصبا ، او جرا بحرف ، أو طلب احدهما إعرابا والآخر خلافه ، فقد إتفق الفريقان على أن العامل أحد العاملين السابق أو المتأخر لأن إعمال كل منهما مسموع من العرب .

وأجاز الفراء أن يعمل كلاهما إن إتفقا فى الإعراب المطلوب نحو قام وقعد زيد ، فيكون زيد مرفوعا بالفعلين ، والجمهور منعوا ذلك حذرا من اجتماع مؤثرين على اثر واحد [١] .

واختار البصريون إعمال الثانى ، لانه اقرب الطالبين الى المطلوب ، فالاولى ان يستبد به دون الابعد ، واختار الكوفيون إعمال الاول لأنه اول الطالبين واحتياجه إلى ذلك المطلوب أقدم من إحتياج الثانى. واحتج كل فريق لمذهبه بأدله من النقل والقياس .

أدلة البصريين النقلية

ذهب البصريون إلى أن إعمال الثانى أولى بدليل النقل ، فقد سمع إعمال الثانى كثيراً ، ومن ذلك قوله تعالى : " آتونى أفرغ عليه قطرا " [٢] فأعمل الفعل الثانى وهو [أفرغ] ، ولو أعمل الفعل الأول لقال : [أفرغه] .

وقال تعالى : " هاؤم اقرءوا كتابيه " [٣] فأعمل الثانى وهو [اقرءوا] ، ولو أعمل الأول لقال : [اقرءوه] [٤].

ولا يقال حذف ضمير المفعول من الثانى ، وذلك لأن البصريين والكوفيين قد إختاروا عند إعمال الأول وطلب الثانى للمفعول إضمار المفعول فى الثانى فلو قيل بخلو الثانى عن الضمير فى قوله تعالى : " آتونى أفرغ عليه قطرا " وقوله عز وجل " هاؤم اقرءوا كتابيه " كان أفصح الكلام أى القرآن على غير المختار ، أى على حذف المفعول من الثانى عند إعمال الأول [٥].

وسمع إعمال الثانى فى غير القرآن أيضاً ففى قنوت عمر- رضى الله عنه - :
" ونخلع ونترك من يفجرك " [٦] فأعمل الثانى ، ولو أعمل الأول لأظهر الضمير فى الثانى وقال ونتركه.

وفى الشعر قال الفرزدق :

ولكن نصفاً لو سببت وسبنى
بنو عبد شمس من مناف وهاشم [٧]

فأعمل الثانى ، ولو أعمل الأول لقال : [سببت وسبونى بنى عبد شمس] بنصب [بنى] و إظهار الضمير فى سبنى .

وقال سيبويه : " ولو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت : ضربت وضربونى قومك ، وإنما كلامهم : ضربت وضربنى قومك . وإذاقلت ضربنى لم يكن سبيل للاول ، لأنك لاتقول ضربنى وأنت تجعل المضمر جميعا ، ولو أعملت الأول لقلت : مررت ومر بى بزيد ، وإنما قبح هذا أنهم جعلوا الأقرب أولى إذا لم ينقض معنى قال الشاعر وهو الفرزدق :

ولكن نصفاً لو سببت وسبني
بنو عبد شمس من مناف وهاشم

وقال طفيل الغنوى :

وكمتاً مدمـاة كأن متونهـا
جرى فوقها واستشعرت لون مذهب [٨].

وقال رجل من باهلة :

ولقد أرى تغنى به سيفانة
تصبى الحليم ومثلها أصباه [٩]

فالفعل الأول فى كل هذا معمل فى المعنى وغير معمل فى اللفظ ، والآخر معمل فى اللفظ والمعنى " [١٠]

واستشهد الأنبارى للبصريين على إعمال الثانى بقول كثير عزة :

قضى كل ذى دين فوفى غريمه
وعزة ممطول معنى غريمها [١١]

وقال :" فأعمل الثانى فى هذا البيت فى مكانين : أحدهما [وفى] ولو أعمل الأول لقال : وفاه ، والثانى [معنى] ولو أعمل الأول لوجب إظهار الضمير بعد معنى ، فيقول : [وعزة ممطول معنى هو غريمها] وتقديره : وعزة ممطول غريمها معنى هو ، لأنه قد جرى على عزة ، وهو فعل الغريم ، فقد جرى على غير من هو

له ، واسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له وجب إظهار الضمير فيه ، فلما لم يظهر الضمير دل على أنه قد أعمل الثانى ، إلا أنهم يقولون على هذا : يجوز أن يكون قد أعمل الأول ولم يظهر الضمير وذلك جائز عندنا ، وقد بينا فساد ذلك فى اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له مستقصى فى موضعه " [١٢]

وما ذهب إليه الأنبارى من أن قوله : [وعزة ممطول معنى غريمها] من باب التنازع رده كثير من النحاة ومنهم ابن مالك ، وابن خروف ، والشلوبين ، وابن هشام [١٣].

وللشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد تحقيق جيد رد فيه على الأنبارى ، ووضح فيه لماذا لم يكن قوله [وعزة ممطول معنى غريمها] من باب التنازع ، ثم قال : " وعلى هذا يكون قوله: [عزة] مبتدأ أول ، وقوله : [غريمها] مبتدأ ثانيا، وقوله : [ممطول] خبر المبتدأ الثانى تقدم عليه ، وقوله : [معنى] خبراً ثانياً للمبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبريه فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، ومن هذا تعلم أن الاسمين المتقدمين ، وهما قوله : [ممطول] وقوله : [معنى] ليسا عاملين لأنهما خبران ، والاسم المتأخر ، وهو قوله : [غريمها] ليس معمولا ، لأنه مبتدأ ، والمبتدأ ليس معمولا لخبره إلا على قول ضعيف ، وكأن الشاعر قد قال : [وعزة غريمها ممطول معنى] " [١٤]

وأجاز ابن هشام أيضاً أن يكون غريمها مبتدأ، وممطول خبر ، ومعنى صفة لممطول ، أو حال من ضميره [١٥] .

أدلة البصريين القياسية

ذهب البصريون إلى أن القياس هو إعمال الأقرب ما لم ينقض معنى ، كما اعملت العرب الأقرب في قولهم : [خشنت بصدره وصدر زيد] فاعملت الباء في المعطوف وهو صدر المضاف الى زيد ، ولم تعمل الفعل فيه لأن الباء اقرب إليه منه ، وليس في إعمال الباء نقض معنى ، فكان إعمالها أولى .

قال سيبويه : تقولك : ضربت وضربني زيد ، وضربني وضربت زيدا ، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه ، فالعامل في اللفظ احد التعليلين ، واما في المعنى فقد يعلم أن الاول قد وقع إلا انه لا يعمل في اسم واحد نصب ورفع ، وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره وانه لا ينقض معنى ، وان المخاطب قد عرف ان الأول قد وقع بزيد ، كما كان خشنت بصدره وصدر زيد وجه الكلام ، حيث كان الجر في الاول ، وكانت الباء أقرب إلى الاسم من الفعل ولا تنقض معنى ، سووا بينهما في الجر كما يستويان في النصب " [١٦].

وقال الأنباري : " والذي يدل على أن للقرب أثرا أنه قد حملهم القرب والجوار حتى قالوا : [جحر ضب خرب] فأجروا خرب على ضب ، وهو في الحقيقه صفة للجحر ، لأن الضب لا يوصف بالخراب ، فها هنا أولى " [١٧] .

وفي إعمال الثاني أيضا سلامة من الفصل بين العامل ومعموله ، فلو أعملت الأول في العطف في نحو : قام وقعد زيد لفصلت بين العامل ومعموله بأجنبي بلا ضرورة ، ولعطفت على الشيء وقد بقيت منه بقية وكلاهما خلاف في الأصل [١٨] .

أدلة الكوفيين النقلية

احتج الكوفيون بالنقل ، وقالوا : إنه جاء إعمال الأول كثيرا ، ومن ذلك قول امرئ القيس :

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة
كفاني ولم أطلب قليل من المال

فاعمل الفعل الأول ، ولو اعمل الثاني لنصب [قليلا] وذلك لم يرد اهـ .
ومنه قول رجل من بني أسد :

فرد على الفؤاد هوى عميدا
وسوئل لو يبين لنا السؤالا
وقد نغنى بها ونرى عصورا
بها يقتدننا الخرد الخدالا[١٩]

فاعمل الأول وهو نرى ، ولذلك نصب [الخرد الخدالا] ولو أعمل الفعل الثاني لقال : [تقتادنا الخرد الخدال] بالرفع .
ومنه قوله :

ولما أن تحمل آل ليلى
سمعت ببينهم نعب الغرابا[٢٠]

فأعمل الأول وهو سمعت ولذلك نصب الغراب ، ولو أعمل الثانى لوجب أن يرفع .

وبالتأمل فى شواهد الكوفيين نجد أنه ليس فيها ما يفيد أن إعمال الأول هو المختار ، وإنما تفيد جواز إعمال الأول فقط ، ولا سيما أن الإستقراء يرجح مذهب البصريين ، فقد قال الرضى : " ولاشك مع الإستقراء أن إعمال الثانى أكثر فى كلامهم[٢١] "

وليس فى قول امرئ القيس دليل للكوفيين ، لأنه ليس من باب التنازع ، إذ أن حمله على التنازع يؤدى إلى فساد المعنى ، وشرط باب التنازع أن يكون كل واحد من العاملين المتقدمين طالباً للمعمول مع صحة المعنى على فرض عمل أيهما فيه ، وقد نبه كثير من النحاة إلى ذلك كابن الحاجب ، وابن هشام ، وشرح الرضى فساد كون هذا البيت من باب التنازع فقال : " قوله : [وقول امرئ القيس : كفانى ولم أطلب قليل من المال . ليس منه لفساد المعنى] هذا جواب عن إستدلال الكوفية بهذا البيت فى كون إعمال الأول هو المختار وذلك أنهم قالوا الشاعر فصيح وقد أعمل الأول بلا ضرورة إذ لو أعمل الثانى لم ينكسر عليه الوزن ولا غيره ، وأيضاً لو أعمل الثانى لم يلزمه محذور أذ كان يكون الفاعل مضمراً فى كفانى فاختار إعمال الأول مع أنه لزمه شيئ غير مختار بالإتفاق وهو حذف المفعول من الثانى كما مر وفيه دليل على أن إعمال الأول مختار عند الفصحاء إذ العاقل لا يختار أحد الأمرين مع لزوم مشقة ومكروه له فى ذلك الأمر دون الآخر إلا لزيادة ذلك الذى إختاره فى الحسن على الآخر . أجاب البصرية بأن هذا الإستدلال إنما يصح إذا كان هذا البيت من باب التنازع وليس منه لفساد المعنى ، وبيانه مبنى على مقدمه وهى أن [لو] تنفى شرطها وجزاءها سواء كانا مثبتين أو منفيين ، فإن كانا مثبتين وجب

إنتفاؤهما نحو : لو كان لى مال لحجبت فالحج ووجود المال منفيان ، وإن كانا منفيين وجب ثبوتهما لأن نفى النفى إثبات نحو : لو لم تزرنى لم أكرمك ، فالزيارة والإكرام مثبتان ، وإن كان أحدهما مثبتا دون الآخر وجب ثبوت المنفى وإنتفاء المثبت نحو : لو لم تشتمنى أكرمتك ، ولو شتمتنى لم أكرمك . رجعنا إلى بيان فساد معنى البيت لو كان من باب التنازع فنقول أوله :

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة

وقوله : أن ما أسعى لأدنى معيشة شرط لو أى لو ثبت أن سعى لأدنى معيشة فيكون المعنى لم يثبت أن سعى لأدنى معيشة أى أن طلبى لقليل من المال .

وقوله : [كفانى] جزاء لو ، وقوله لم أطلب قليل من المال عطف عليه فيكون حكمه حكم الجواب فيكون عدم طلب قليل من المال منفيا أى ثبت أن طلبى لقليل من المال وهو إثبات لما نفاه بعينه فى المصراع الأول فيكون تناقضاً فيفسد المعنى ، فإن قال الكوفى إن التناقض إنما جاء لجعلك الواو فى ولم أطلب للعطف ونحن نقول إن الواو للحال [٢٢] فالجواب أنك تكون إذن مستشهداً بما يحتمل العطف الراجح والحال المرجوح إذ واو العطف أكثر من واو الحال ، والإستشهاد ينبغى أن يكون بالراجح أو بما هو نص فى المقصود ، لا بما يحتمله وغيره على السواء فكيف إذا كان غير المقصود راجحاً والمقصود مرجوحاً . فإن قلت فإلام توجه قوله : ولم أطلب إذا لم يكن موجها إلى قليل ، قلنا : قيل إلى المجد المحذوف المدلول عليه بقوله بعد :

ولكنما أسعى لمجد مؤثل
وقد يدرك المجد المؤثل أمثالى [٢٣]

والمعنى : لو كان سعيى لتحصيل أقل مايعاش به من المال لكنت أكتفى بذاك لأنه قد حصل لى ذلك ولم أكن أطلب المجد ، والأظهر أن مفعول لم أطلب محذوف نسيا كما فى قوله تعالى : [يقبض ويبسط] [٢٤] أى له القبض وله البسط وكذا ههنا معنى البيت لو كان سعيى لقليل من المال لمنعنى ما وجدته منه عن السعى و لم يكن منى طلب مع ذلك الوجدان بل كنت أستقر وأطمئن ، ولكنى أسعى لتحصيل مجد مؤثل أى مؤصل مدخر لنفسى ولعقبى يرجع إليه عند التفاخر "[٢٥].

وقال سيبويه فى توجيه قوله : كفانى ولم أطلب قليل من المال : " فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوباً ، وإنما كان المطلوب عنده الملك وجعل القليل كافياً ، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى "[٢٦]

وإستشهاد الكوفيون بقوله :

وقد نغنى بها ونرى عصوراً
بها يقتدننا الخرد الخدالا

مردود أيضاً ، لأنه إنما أعمل الأول مراعاة لحركة الروى ، فإن القصيدة منصوبة ، وإعمال الأول جائز ، فإستعمل الجائز ليخلص من عيب القافية ولاخلاف فى الجواز ، وإنما الخلاف فى الأولى ، وكذلك أيضاً قول الآخر :

ولما أن تحمل آل ليلى
سمعت ببينهم نعب الغرابا

يدل على الجواز ، وهو معارض بأمثاله [٢٧]

أدلة الكوفيين القياسية

إستدل الكوفيون على أولوية إعمال الأول بالقياس ، فقالوا إن الفعل الأول سابق الفعل الثانى ، وهو صالح للعمل كالفعل الثانى ، إلا أنه لما كان مبدوءاً به كان إعماله أولى ، لقوة الإبتداء والعناية به ، ولهذا لايجوز إلغاء ظننت إذا وقعت مبتدأه نحو : ظننت زيداً قائما ، بخلاف ما إذا وقعت متوسطة أو متأخرة نحو : زيد ظننت قائم ، وزيد قائم ظننت ، وكذلك لا يجوز إلغاء كان إذا وقعت مبتدأة نحو : كان زيد قائما بخلاف ما إذا كانت متوسطة نحو : زيد كان قائم ، فدل على أن الإبتداء له أثر فى تقوية العامل . وقالوا : والذى يؤيد أن إعمال الفعل الأول أولى من الثانى أنك إذا أعملت الثانى أدى إلى الإضمار قبل الذكر ، والإضمار قبل الذكر لايجوز فى كلامهم [٢٨].

ورد على الكوفيين بأن العرب وإن كانوا يعنون بالإبتداء فعنايتهم بالمقاربة والجوار أكثر وتقدم بيان ذلك فى الكلام على حجة البصريين .

وقول الكوفيين بأن إعمال الثانى يؤدى إلى الإضمار قبل الذكر فى نحو : ضربنى وأكرمنى زيد مردود أيضاً بأنه يجوز الإضمار قبل الذكر لأن ما بعده يفسره ، والعرب قد تستغنى ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان فى الملفوظ دلالة على المحذوف لعلم المخاطب . وأيضاً فإن الإضمار قبل الذكر قد جاء فى غير هذا الباب نحو : ربه رجلا ، ونعم رجلا ، وقد سمع أيضاً فى هذا الباب من ذلك ما حكاه سيبويه من قول بعضهم : ضربونى وضربت قومك [٢٩] ، ومن الإضمار قبل الذكر فى باب التنازع قوله :

جفونى ولم أجف الأخلاء إننى
لغير جميل من خليلى مهمل[٣٠]

وقوله :

هوينني وهويت الغانيات إلى
أن شبت فانصرفت عنهن آمالى[٣١]

وقال الأنبارى : " وإذا جاز الإضمار مع عدم تقدم المظهر لدلالة الحال عليه كما قال تعالى : [حتى توارت بالحجاب] [٣٢] يعنى الشمس وإن لم يجر لها ذكر ، وكما قال تعالى : [كل من عليها فان] [٣٣] يعنى الأرض ،
وكما قال الشاعر :

على مثلها أمضى إذا قال صاحبى
ألا ليتنى أفديك منها وأفتدى [٣٤]

يعنى الفلاة وإن لم يجر لها ذكر ، لدلالة الحال ، فلان يجوز هاهنا الإضمار قبل الذكر لشريطة التفسير ، ودلالة الفظ كان ذلك من طريق الأولى ، ثم إن كان هذا ممتنعاً فينبغى أن لا يجوز عندكم ، ولاخلاف بين جميع النحويين أنه جائز ، إلا فيما لايعد خلافا [٣٥] ، فدل على فساد ما ذكرتموه - والله أعلم " [٣٦].

وبالتأمل فى أدلة البصريين والكوفيين نجد أن قياس البصريين أقوى من قياس الكوفيين فإن البصريين قاسوا على ما إجتمع فيه أكثر من عامل ، وكان العمل للاقرب ، ويقوى مذهبهم أيضاً أن العرب تراعى الجوار ، والإضمار فى الأول غير ممتنع عند الفريقين ، عدا الكسائى

القائل بحذف الفاعل من العامل الأول فى نحو : ضربنى وأكرمنى زيد ، وقوله هذا لم يلتفت إليه لأنه أشنع من الإضمار قبل الذكر لأنه قد جاء بعده ما يفسره .

وعلى فرض أن أدلة القياس متكافئة عند الفريقين وهو خلاف الظاهر ، فإن السماع يؤيد مذهب البصريين فقد نص المحققون من النحاة كالرضى على أن إعمال الثانى أكثر فى كلام العرب بالإستقراء ، وأيضاً فإن إعمال العرب للأول مع قلته لا يكاد يوجد إلا فى الشعر ، ونجده فى الغالب لوجه كمراعاة حركة الروى [٣٧].

ومذهب البصريين هو المختار عند أبن مالك . قال فى التسهيل : " والأحق بالعمل الأقرب لا الأسبق خلافاً للكوفيين " [٣٨] .

ورجح ابن هشام مذهب البصريين فقال : " وهو الصواب فى القياس والأكثر فى السماع " [٣٩] ، وقال الشيخ عباه العدوى : "قوله : [وهو الصواب فى القياس] أى لأن الأصل أنه لا يفصل بين العامل ومعموله بأجنبى " [٤٠]

ومع كون إعمال الثانى هو الأولى عند البصريين إلا أن إعمال الأول ليس قبيحاً ونص المبرد على حسنه . قال المبرد : " ولو أعملت الأول كان جائزاً حسنا "[٤١].

وقال خالد الأزهرى : " وقيل هما سيان لأن لكل منهما مرجحا حكاه ابن العلج [٤٢] فى البسيط " [٤٣] .

وأقول لاينبغى القول بذلك لعدم تساوى المرجح لكل منهما

ولاينبغى أيضاً أن يقال أن هذا الخلاف مما لا طائل له ، فإن القول بمذهب الكوفيين يؤدى إلى حمل أفصح الكلام وهو القرآن الكريم على غير المختار عند الفريقين وقد وضحنا ذلك عند الاستدلال للبصريين على إعمال الثانى بقوله عز وجل : [آتونى أفرغ عليه قطرا] وقوله جل شأنه : [هاؤم اقرءوا كتابية] .

ومحل الخلاف بين الفريقين ما لم يوجد مرجح لأحد العاملين . قال الصبان : " ففى بل نحو : ضربت بل أكرمت عمرا ، يجب إعمال الثانى ، وبالعكس فى لا نحو : ضربت لا أكرمت زيدا نقله فى النكت عن صاحب البسيط واستحسنه" [٤٤].

وإذا قيل هذا الخلاف فيما إذا تنازع عاملان فما الحكم إذاتنازع أكثر من عاملين ؟ قال خالد الأزهرى : " وإذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة إلى الأول والثالث قاله المرادى ، وسكتوا عن المتوسط فهل يلتحق بالأول لسبقه على الثالث ، أو بالثانى لقربه من المعمول بالنسبة إلى الأول أو يستوى فيه الأمرآن لم أر فى ذلك نقلا "[٤٥].

وقال الدنوشرى : قوله : [فهل يلتحق إلى آخره] فيه نظر بل يقال على طريقة البصريين الأخير أولى بالعمل من غيره ثم ما قبله أولى مما قبله وهكذا ، وعلى طريقة الكوفيين الأول أولى بالعمل مما سواه ، والثانى أولى مما بعدة وهكذا قال شيخنا أبو بكر "[٤٦].

هذا وحكى بعضهم الإجماع على جواز إعمال الأول أو الثانى أو الثالث ولكن لا يحفظ من كلامهم إعمال الثانى .

ومن إعمال الأول قول أبى الأسود :

كساك ولم تستكسه فاشكرن له
أخ لك يعطيك الجزيل وناصر[٤٧]

ومن إعمال الثالث قوله :

جئ ثم حالف وقف بالقوم إنهم
لمن أجاروا ذوو عز بلا هون [٤٨]

ولم يوجد فى كلام العرب تنازع أكثر من ثلاثة ، وظاهر كلام ابن مالك فى التسهيل جوازه ، وذكر ابن عقيل أنه ظاهر كلام ابن عصفور أيضا [٤٩].

تقدير المعمول مع العامل الملغى

المقصود بإلغاء العامل فى باب التنازع ألايتوجه العامل الملغى إلى الاسم المتنازع فيه لفظا ، وإن توجه **إليه** معنى .

قال سيبويه : " فالفعل الأول فى كل هذا معمل فى المعنى وغير معمل فى اللفظ ، والآخر معمل فى اللفظ والمعنى "[٥٠].

وجرى النحاة فى باب التنازع على التمثيل بما تنازع فيه فعلان ، وذلك لأن تنازع الفعلين هو الأصل ، وإكتفوا فى تمثيلهم بما تنازع فيه عاملان فقط ، وذلك لأن الإثنين أول المتعددات ، ولأنه لا حاجة للتمثيل بما تنازع فيه أكثر من عاملين ، لأنه مهما تعددت العوامل ، فإن العامل فى اللفظ واحد فقط ، وما يقدر مع العامل الملغى فى صورة تنازع العاملين يقدر مع باقى العوامل التى لم تعمل فى المتنازع فيه فى صورة تنازع أكثر من عاملين .

وقد ذكرنا أن مختار البصريين إعمال الثانى ، ومختار الكوفيين إعمال الأول وسنذكر تقدير المعمول مع العامل الأول على ما هو إختيار البصريين من إعمال الثانى ، ثم نذكر تقدير المعمول مع العامل الثانى على ما هو إختيار الكوفيين من إعمال الأول .

أولا :تقدير المعمول مع العامل الأول إذا أعملت الثانى.

العامل الأول إما أن يطلب المتنازع فيه للفاعلية ، أو للمفعولية ، أو للجر بالحرف ، ويختلف الحكم حسب صورة التنازع ، وسنبين ذلك بالتفصيل.

أ- الحكم فى صورة طلب المتنازع فيه للفاعلية

إذا طلب العامل الأول المتنازع فيه للفاعلية كما فى نحو : ضربنى وأكرمت زيدا فالبصريون يضمرون فى الأول فاعلا مطابقا للاسم المتنازع فيه فى الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث. وأوجبوا الإضمار لأن الفاعل لا يجوز حذفه ، فهو ملتزم الذكر[٥١].

إذا تقرر ذلك فتقول على مذهبهم : ضربنى وأكرمت زيدا، والفاعل فى ضربنى ضمير مستتر يعود على زيد تقديره هو وهو مطابق لزيد فى الإفراد والتذكير.

وتقول : ضربانى وأكرمت الزيدين، وفاعل ضرب ألف الإثنين وهو مطابق للزيدين فى التثنية والتذكير.

وتقول : ضربونى وأكرمت الزيدين، وفاعل ضرب واو الجماعة وهو مطابق للزيدين فى الجمع والتذكير.

وتقول : ضربتنى وأكرمت هندا، وفاعل ضرب ضمير مستتر يعود على هند تقديره هى وهو مطابق لهند فى الإفراد والتأنيث.

وتقول : ضربتانى وأكرمت الهندين ، وفاعل ضرب ألف الإثنتين وهو مطابق للهندين فى التثنية والتأنيث.

وتقول : ضربننى وأكرمت الهندات، وفاعل ضرب نون النسوة وهو مطابق للهندات فى الجمع والتأنيث.

وجاء على مذهب البصريين قوله :

خالفانى ولم أخالف خليلـ
ـى ولا خير فى خلاف الخليل

وقوله :

جفونى ولم أجف الأخلاء إننى
لغير جميل من خليلى مهمـل

وقوله :

هويننى وهويت الخرد العربا
أزمان كنت منوطابى هوى وصبا[٥٢]

وإذا جاء الضمير مع العامل الأول غير مطابق للمذكور فهو مؤول عند البصريين.

قال سيبويه : فإن قلت ضربنى وضربت قومك، فجائز وهو قبيح أن تجعل اللفظ كالواحد كما تقول: هو أحسن الفتيان وأجمله ، وأكرم بنيه وأنبله" [٥٣].

وتوضيح ذلك أن القياس أن تقول : ضربونى وضربت قومك، فتعمل الأول فى ضمير مطابق للمتنازع فيه، ولكن إفراده هنا مراعاة لتأويل القوم بواحد يفهم الجمع، فهو فى تأويل : ضربنى من ثم وضربت قومك [٥٤].

وقال سيبويه : "قال الأخفش فهذا ردئ فى القياس يدخل فيه أن تقول : أصحابك جلس، تضمر شيئا يكون فى اللفظ واحدا. فقولهم: هو أظرف الفتيان وأجمله، لا يقاس عليه، ألا ترى أنك لو قلت وأنت تريد الجماعة : هذا غلام القوم وصاحبه لم يحسن "[٥٥]

وقال الكسائى، وهشام، والسهيلى، وأبو جعفر ابن مضاء يحذف الفاعل من الأول حذرا من الإضمار قبل الذكر.

وتمسكوا بظاهر قول علقمة بن عبدة:

تعفق بالأرطى لها وأرادها
رجال فبذت نبلهم وكليب[٥٦]

إذ لم يقل تعفقوا على تقدير إعمال الثانى، ولا أرادوا على تقدير إعمال الأول.

قال خالد الأزهرى: " ويمكن أن يجاب عنه بأنه أعمل الثانى ولم يقل تعفقوا على لفظ الجمع لأنه يجوز أن ينوى مفردا على مذهب البصريين باعتبار تأويله بالمذكور"[٥٧].

وتقول على مذهب الكسائى ومن تبعه: ضربنى وأكرمت زيدا، وضربنى وأكرمت الزيدين، وضربنى وأكرمت الزيدين، ضربنى وأكرمت هندا، وضربنى وأكرمت الهندين، وضربنى وأكرمت الهندات. فتكون صورة الفعل الأول واحدة فى جميع الأمثلة[٥٨]. ولكن السماع خلاف ذلك نحو:

هويننى وهويت الخرد العربا

ومن النحاة من إستبشع القول بحذف الفاعل كالرضى، ومنهم من حسنه هنا كالسيوطى.

قال الرضى: "حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر لأنه قد جاء بعده ما يفسره فى الجملة، وإن لم يجئ لمحض التفسير كما جاء فى نحو ربه رجلا"[٥٩].

وقال السيوطى: "وحسنه هنا الفرار من الإضمار قبل الذكر الذى هو خارج عن الأصول"[٦٠].

وما نسبناه للكسائى هو المشهور عنه، وقيل أنه لا يقول بالحذف بل يضمر مفردا فى الأحوال كلها[٦١].

وقال الفراء: إذا طلب الثانى أيضا للفاعلية نحو : ضرب وأكرم زيد جاز أن يعمل العاملان فى المتنازع فيه فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين.

قال الرضى: "لكن إجتماع المؤثرين التامين على أثر واحد مدلول على فساده فى الأصول وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقة" [٦٢].

وقال الفراء أيضا: وجاز أن تأتى بفاعل الأول ضميرا بعد المتنازع فيه نحو: ضربنى وأكرمنى زيد هو. جئت بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الإضمار قبل الذكر.

وقال: وإن طلب الثانى للمفعولية مع طلب الفعل الأول له لأجل الفاعلية نحو: ضربنى وأكرمت زيدا هو تعين الإتيان بالضمير بعد المتنازع فيه كما رأيت.

وقال الفراء بذلك حذرا مما لزم البصريين والكسائى من الإضمار قبل الذكر وحذف الفاعل. وما نسبناه للفراء ذكر الرضى أنه النقل الصحيح عنه[٦٣].

وقال ابن هشام: " وقال الفراء يضمر ويؤخر عن المفسر، فإن استوى العاملان فى طلب الرفع وكان العطف بالواو نحو: قام وقعد أخواك فهو عنده فاعل بهما[٦٤].

وما ذكرناه من أحكام فيما إذا كان المتنازع فيه مطلوبا للأول للفاعلية، يقال فيما إذا طلبه الأول نائبا عن الفاعل. فتقول على مذهب البصريين: يكرم ويقدر أخوك، ويكرمان ويقدر أخواك، ويكرمون ويقدر إخوتك، وتكرم وتقدر هند، وتكرمان وتقدر الهندان، ويكرمن ويقدر الهندات.

[ب] الحكم فى صورة طلب المتنازع فيه للمفعولية

المتنازع فيه للمفعولية إما أن يكون أحد مفعولى باب ظننت أولا، فإن لم يكن كما فى نحو : ضربت وأكرمنى زيد ، فالحكم إذا أعملت الثانى أن يحذف المفعول من الأول ، فلا يجوز أن تقول : ضربته وأكرمنى زيد ، وأجازه بعضهم ولكن بقله .

والقول بحذف المفعول وعدم جواز إضماره إنما هو فى غير الضرورة، أما فى الضرورة فلا خلاف فى جوازه كقوله:

إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب
جهارا فكن للغيب أحفظ للعهد[٦٥]

ووافق البصريين ههنا الكسائى فى حذف المفعول بخلاف الفاعل، لأن الحذف هناك أيضا كان الوجه، للزوم الإضمار قبل الذكر، إلا أنه تعذر لأن الفاعل لا يحذف، وفى المفعول هذا المانع مرتفع لأنه فضله يحذف فى السعه فكيف مع مثل هذا المحوج أعنى الإضمار قبل الذكر[٦٦].

وإن كان المتنازع فيه أحد مفعولى باب ظن فإذا أعملنا الثانى، فتقدير المعمول مع العامل الأول مختلف فيه على أقوال:

أحدها: أن يضمر المعمول قبل الذكر مراعى فيه جانب المخبر عنه نحو : ظنانى إياه، وظننت الزيدين قائمين.

الثانى: أن يضمر مؤخرا على وفق المخبر عنه لتضمن المثنى المفرد نحو : ظنانى وظننت الزيدين قائمين إياه.

ورد الرضي هذا القول. قال: "لم لا يجوز إضماره بعد الذكر كما هو مذهب الفراء في ضربني وأكرمت زيدا هو، فيقول ههنا حسبني وحسبت زيدا قائما إياه كما ذكر السيرافي هذا. والحق أن يقال في هذا إن الفصل بين المبتدأ والخبر بالأجنبي قبيح ولاسيما إذا صارا في تقدير اسم مفرد بسبب كون كون مضمونهما مفعولا حقيقيا لعلمت وبابه" [٦٧].

الثالث: أن يحذف فتقول: ظناني وظننت الزيدين قائمين

وأجاز الكوفيون الأوجه السابقة[٦٨]

والقول المشهور وهو قول الجمهور أنه لا يجوز حذفه ويؤتى به اسما ظاهرا حذرا من عدم مطابقة المخبر عنه أو المفسر في نحو: ظناني قائما وظننت الزيدين قائمين، فلو أضمرت المفعول مفردا فقلت: إياه طابق الياء المخبر عنه لا قائمين المفسر، ولو أضمرته مثنى فقلت: إياهما طابق المفسر ولم يطابق المخبر عنه.

وبالإظهار تخرج المسئلة عن باب التنازع[٦٩].

وذكر بعضهم أن الجمهور أوجب الإظهار حذرا من الإضمار قبل الذكر في المفعول[٧٠].

وعليه يمتنع نحو: حسبنيه وحسبت زيدا قائما، أو حسبني إياه وحسبت زيدا قائما مع أن ضمير المفعول لم يخالف مفسره.

وعلى مذهب المبرد وابن مالك يضمر مؤخرا فتقول حسبني وحسبت زيدا قائما إياه، قال المبرد: "وتقول: ظنني، وظننت زيدا منطلقا إياه. لا يكون إلا ذلك، لأن ظننت إذا تعدى إلى مفعول لم يكن من الثاني بد، فهكذا إعمال الأخير، ولم يجز أن تقول إياه قبل أن تعطف لأنك لا تضمر المفعول قبل ذكره. وإنما أضمرت الفاعل قبل فعله اضطرارا لأنه لا يخلو فعل من فاعل. فمن ثم وضعت إياه مؤخرا لما تقدم ما يرد الضمير إليه، وهو قولك منطلق" [٧١].

وأوجب بعضهم الإظهار فتقول: حسبني قائما وحسبت زيدا قائما، وبه تخرج المسئلة من باب التنازع[٧٢].

ولم يجز الجمهور حذف أحد مفعولى باب ظن لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقى، لأن المعلوم فى قولك: علمت زيدا قائما. مصدر المفعول الثانى مضافا إلى الأول أى علمت قيام زيد بخلاف مفعولى أعطيت فإن كل واحد منهما مفعول به إذ زيد فى قولك أعطيت زيدا درهما معطى وكذا الدرهم.

واعترض بعضهم على الجمهور بأن حذف أحد أحد مفعولى باب ظن يجوز فى السعة. قال الرضى: "واعترض على هذا بانه يجوز فى السعة وإن كان قليلا حذف أحد مفعولى باب علمت عند قيام القرينة لأن كل واحد منهما فى الظاهر منصوب برأسه ظاهر فى المفعولية كمفعولى أعطيت وقد جاء ذلك فى القرآن والشعر قال الله تعالى: "ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم"[٧٣] أى بخلهم هو خيرا فحذف أولهما[٧٤]، وقال الشاعر:

لا تخلنا على غراتك إنا
طالما قد وشى بنا الأعداء[٧٥]

أى لا تخلنا أذلاء فحذف ثانيهما"[٧٦].

وقال السيوطى بعد أن ذكر الأقوال فى تقدير المعمول مع العامل الأول من باب ظن: "والمختار انه إن وجدت قرينة حذف لجواز حذف أحد مفعولى ظن لدليل وإلا بأن لم تكن قرينة جئ به اسما ظاهرا كما قال الجمهور حذرا من المخالفة المذكورة[٧٧]

ومنع ابن الطراوة الإضمار فى باب ظن مطلقا فى هذه المسئلة وغيرها فلم يجز ما أدى إليه من مسائل التنازع، واستبشع من النحويين إجازة ذلك، لأنه ليس للمضمر مفسر يعود عليه الا ترى أنك أذا قلت: ظننته وظننت زيدا قائما، لم تكن الهاء عائدة على قائم إذ يصير المعنى وظننى ذلك القائم المذكور وليس هو إياه لأن القائم هو زيد، وأجيب بأنه يعود على قائم من حيث اللفظ لا المعنى وذلك شائع فى لسان العرب كما قالوا عندى درهم ونصفه أى نصف درهم آخر فأعاد ذكره على درهم المذكور من حيث اللفظ فقط، وتوقف أبو حيان فقال الذى ينبغى الرجوع إلى السماع فإن استعملته العرب فى ظن فى هذا الباب أتبع وإلا توقف فى إجازته، لأن عود الضمير على شئ لفظا لا معنى قليل وخلاف الأصل فلا يجعل أصلا يقاس عليه" [٧٨].

جـ- الحكم فى صورة طلب المتنازع فيه للجر بالحرف

إذا طلب العامل الأول المتنازع فيه للجر بالحرف نحو: قمت وقعدت بعمر، ومررت ومر بى زيد فالحكم أن يحذف من الأول ما لم يؤدى حذفه إلى لبس فيجب إضماره كقولك: مال عنه وملت إلى زيد، إذ لو حذف [عنه] لتوهم أن المراد مال إليه ، وكذلك: استعنت به واستعان على زيد فلا يجوز حذف [به] لئلا يلتبس بعليه. وذهب ابن هشام إلى أنه يضمر مؤخرا إذا أدى حذفه إلى لبس لئلا يلزم من الإضمار مقدما الإضمار قبل الذكر، فتقول: استعنت واستعان على زيد به[٧٩].

ثانيا: تقدير المعمول مع العامل الثاني إذا أعملت الأول

العامل الثاني إما أن يطلب المتنازع فيه للفاعلية ، أو للمفعوليه، أوللجر بالحرف ويختلف الحكم حسب صورة التنازع وسنبين ذلك بالتفصيل:

[أ] الحكم في صورة طلب المتنازع فيه للفاعلية

إذا أعملت الأول وطلب الثاني المتنازع فيه للفاعلية أضمرت الفاعل باتفاق ، لأنه ليس إضمارا قبل الذكر لكون المتنازع فيه من حيث كونه معمولا للأول مقدما علي العامل الثاني تقديرا ، وان كان مؤخرا لفظا. فتقول : ضربت وضربني زيدا ، وضربت وضربانى في الزيدين ، وضربت وضربوني الزيدين ، وضربت وضربتني هندا ، وضربت وضربتانى الهندين وضربت وضربننى الهندات.

فالفاعل في تلك الأمثلة مضمر في الفعل الثاني علي وفق الظاهر بلا خلاف من أحد ، وتجب مطابقة الضمير للاسم الظاهر في الافراد ، والتثنية ، والجمع، والتذكير والتأنيث، لأنه مفسره، والمطابقة بين المفسر والمفسر ملتزمة، ولا يجوز حذفه لأنه فاعل[٨٠].

[ب] الحكم في صورة طلب المتنازع فيه للمفعولية

إذا أعملت الأول وطلب الثاني المتنازع فيه للمفعولية ،أضمرت المفعول علي المختار فتقول: ضربني وضربته زيد ،وأجاز بعضهم ومنهم السيرافي حذفه أيضا، لكونه فضلة ، فتقول : ضربني وضربت زيد، ومن الحذف جاء قول عاتكة :

بعكاظ يعشى الناظريـــ
من إذا هم لمحوا شعاعه [٨١]

أي لمحوه، والبيت محمول علي الضرورة عند الجمهور[٨٢].

وذكر ابن هشام أن البصريين يمنعون الحذف لأن حذفه يؤدي إلي تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، وقال : " منع البصريون حذف المفعول الثاني من نحو : ضربني وضربته زيد لئلا يتسلط علي زيد ثم يقطع عنه برفعه بالفعل الأول " [٨٣].

وقال الرضي : "أما اختيار الاضمار، فلأن الثاني أقرب الطالبين فالأولي إذا لم يحظ بمطلوبه مع الامكان، أن يشغل بما يقوم مقام المطلوب ويخلفه حتى يترك ذلك المطلوب للابعد الذي حقه ألايعمل مع وجود الأقرب ، وحتى لا يظن بسبب عدم تأثيره فيه مع القرب أنه ليس مطلوبه وأنه موجه إلي غيره "[٨٤].

والاضمار مختار إذا لم يمنع مانع، فإن منع مانع فالمختار حينئذ الإظهار، وذلك إذا كان المفعول أحد مفعولي باب ظننت في نحو : حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا، إذ لو أضمر المفعول مطابقا للمعود إليه فقلت حسبني وحسبتهما إياه الزيدان منطقا يلزم . . . إلى آخره يلزم من ذلك مخالفة بينه وبين المفعول الأول، ولوأضمرته مطابقا للمفعول الأول فقلت : حسبني وحسبتهما إياهما الزيدان منطلقا، يلزم من ذلك مخالفة بينه وبين مفسره [٨٥].

وبالإظهار تخرج المسئلة عن باب التنازع لأن كلا من العاملين عمل في ظاهر [٨٦].

وقال ابن الحاجب في : [حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا] : "لم يجز حذف منطلقين لكونه ثاني مفعولي حسبت، ولا إضماره لأنك لو أضمرته مثني ليطابق المفعول الأول إذ هما مبتدأ وخبر في الأصل، وتطابقهما في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث واجب، لخالف المعود اليه وهو منطلقا، ولو أضمرته مفردا ليطابق المرجوع إليه لخالف المفعول الأول فلما امتنع الحذف والإضمار وجب إظهاره " [٨٧].

وفي منع الحذف والإضمار نظر أما منع الحذف، فقد تقدم أن الحذف جائز عند قيام القرينة وان كان قليلا، وأما منع الإضمار لوجوب المطابقة بين الضمير والمعود اليه فلم يسلم به الرضي. قال : "والكلام علي عدم جواز حذف مفعولي حسبت قد سبق، ولو سلم له لم يسلم وجوب المطابقة بين الضمير والمعود إليه إذا لم تلبس المخالفة بينهما. قال تعالي : [وإن كانت واحدة][٨٨].وقبله : [فإن كن نساء] والضمير للاولاد، فالإضمار قد يأتي علي المعني المقصود فيجوز: حسبني وحسبتهما إياهما الزيدان منطلقا، وإن كان المعود إاليه مفردا مراعاة للمسند إليه، وكذا تقول : حسبت وحسباني إياه الزيدين قائمين،وحسبت وحسبتني إياه هندا قائمة ، وحسبتني وحسبتها إياه هند قائما وفى كل هذا . . . إلى آخره وفي كل هذا القبح حاصل لفصل الأجنبي بين العامل والمعمول، وفي بعضها بين المبتدأ والخبر فى الأصل " [٨٩].

وذكر السيوطي أن إجازة الإضمار مقدما مطابقا للمفعول الأول هو مذهب بعض البصريين[٩٠]، وخصه بعضهم بنحو : ظننت وظنني زيدا قائما، وظننت وظنني إياه زيداً قائما[٩١]

وأجاز الكوفيون مع الإظهار وجهين آخرين: حذفه لدلالة معمول الآخر عليه، وإضماره مؤخرا عن معمول الآخر مطابقا للمخبر عنه نحو

ظننت وظنانى الزيدين قائمين إياه ، فيدل عليه المثني لأنه يتضمن المفرد [٩٢].

[جـ] الحكم في صورة طلب المتنازع فيه للجر بالحرف

إذا أعملت الأول وطلب الثاني المتنازع فيه للجر بالحرف فالمختار الإضمار مع الثاني نحو : مربي ومررت به زيد بالإضمار على المختار، وجوز ابن مالك الحذف إذا لم يمنع مانع فنحو : مال عني وملت إليه زيد. لم يجز حذف [إليه]إذ يصير الظاهر أن الأصل مال عني وملت عنه زيد، وهو خلاف المراد، ومثله : رغب في ورغبت عنه زيد [٩٣].
والحذف عند الجمهور والمغاربة مخصوص بالضرورة ومنه :

يرنو إلى وأرنو من أصادقه
في النائبات فأرضيه ويرضيني [٩٤]

أى وأرنو إليه [٩٥]

تقدير المعمول مع العامل الملغى فى باب كان

قد يتنازع العاملان من باب كان الخبر ، فإذا أعملت الثانى أضمرت معمول الأول مؤخرا على ما ذكره المرادى وابن هشام فتقول : كنت وكان زيد صديقا إياه ، فـ[كنت] ، و[كان] تنازعا [صديقا] فى الخبرية لهما فأعمل الثانى فيه ، وأعمل الأول فى ضميره مؤخرا .
وقيل يضمر مقدما فتقول : كنت إياه وكان زيدا صديقا.
وإن أعملت الأول أضمرت الخبر فى الثانى مقدما فتقول زيد كان وكنته قائما[٩٦].

ما لا يقع فيه التنازع

هناك معمولات لا تتنازع فيها العوامل ، وكذلك فهناك عوامل لا تتنازع فى المعمولات

أولا : المعمولات التى لا تتنازع فيها العوامل .

لايقع التنازع فى الضمير المتصل بالعامل الأخير، لأن التنازع إنما يكون حيث يمكن أن يعمل فى المتنازع فيه وهو فى مكانه كل واحد من المتنازعين لو خلاه الآخر ؟، والعامل الأول يستحيل عمله فى المضمر المتصل بالعامل الأخير ، لأن المتصل يجب إتصاله بعامله او بما هو كجزئه ولايتصل بعامل آخر[٩٧].

ولا يقع التنازع أيضا فى الضمير المرفوع المنفصل فى نحو : ما ضرب وما أكرم إلا أنا، وكذا الظاهر الواقع هذا الموقع نحو: ما قام وما قعد إلا زيد. فلا يجوز أن يكون هذا من باب التنازع على الوجه الذى إلتزمه البصريون وهو أن الأول إذا توجه إلى المتنازع بالفاعليه وألغيته فلا بد أن يكون فى العامل الملغى ضمير موافق للمتنازع.

قال الرضى: " وأنما لم يجز أن يكون منه إذ لو كان الملغى ههنا هو الأول وأضمرت فيه ضميرا مطابقا للمتنازع فإن كان بدون [إلا] صار هكذا : ما ضربت وما أكرم إلا أنا، وما قام أى هو أعنى زيدا وما قعد إلا زيد فيكون إلا أنا مستثنى من المتعدد المقدر فى ما أكرم ، وإلا زيد مستثنى من المتعدد المقدر فى ما قعد ولا يجوز أن يكونا مستثنيين من ما ضربت وما قام لانه لا متعدد فيهما لا ظاهرا ولا مقدرا فيصير الضرب والقيام منفيين عن المتنازع بعد ما كانا مثبتين له، وشرط باب التنازع الآ يختلف المعنى بالإضمار فى الملغى ، وإن كان

الإضمار فى الملغى مع "إلا" قلت فى الأول ما ضرب إلا أنا وما أكرم إلا أنا إذ لايمكن اتصال الضمير مع الفصل بإلا فلا يكون من باب التنازع لأن الملغى فى باب التنازع إما أن يكون خاليا من العمل فى المتنازع وفى نائبه أعنى الضمير كضربت وأكرمنى زيد وكذا ضرب وأكرمت هند عند الكسائى ، أو يكون فيه نائب عن المتنازع أعنى الضمير فى نحو: ضربا وأكرمت الزيدين ليظهر كونه ملغى ، وكون الآخ هو المعمل ، ولا يظهر فى إلا أنا الذى بعد ما ضرب نيابة عن إلا أنا الذى بعدما أكرم كما ظهرت فى ألف ضربا نيابة عن الزيد ين فى قولك: ضربا وأكرمت الزيدين ، فلا يظهر كون ما ضرب ملغى وكون ما أكرم معملا إذ لكل منهما من الفاعل مثل الآخر على السواء ، وكان يجب أن تقول فى الثانى ما قام إلا هو وما قعد إلا زيد ولا يستعمل مثله فى كلامهم بل المستعمل ما قام وما قعد إلا زيد ، ويجوز أن يكون هذا من باب التنازع عند الكسائى ويكون الفاعل محذوفا من الأول مع إعماله للثانى كما هو مذهبه على ما يجىء ، ويلزم البصريين أيضا فى هذا المقام متابعة الكسائى فى مذهبه لأنهم يوافقونه ههنا فى أن هذا من باب الحذف لا الإضمار ، لأنهم حذفوا الفاعل مع إلا لدلالة الثانى عليه لأنه هو ، وكل ما ذكرناه على إعمال الأول فى المنفصل المرفوع يجىء مثله فى إعمال الثانى فيه"[٩٨]

وقال ابن عقيل فى شرح ابن مالك فى التسهيل: [ونحو ما قام وقعد إلا زيد محمول على الحذف لا على التنازع خلافا لبعضهم]، قال :"لأنه لو كان من التنازع للزم إخلاء الفعل الملغى من الإيجاب. ولزم فى نحو: ما قام وقعد إلا أنا إعادة ضمير غائب على حاضر فهو من باب الحذف العام لدلالة القرائن اللفظية عليه، والتقدير : ما قام أحد وقعد إلا زيد، فحذف أحد كما حذف فى قوله تعالى: " وإن منكم إلا واردها "[٩٩] ونحوه ، وأسند قعد إلى ضمير أحد وإلا زيد بدل ،

لكن يلزم على هذا حذف الفاعل ، ومن قواعد البصريين أنه لا يحذف ، بل زعم ابن عصفور فى شرح الإيضاح أن حذف الفاعل لا يجوز عند أحد من البصريين، ولا عند الكوفيين ، وهذا التركيب مسموع من العرب قال:

ما صاب قلبى وأضناه وتيمه
إلا كواعب من ذهل وشيبانا

وقال :

ما جاد رأيا ولا أجدى محاولة
إلا امرؤ لم يضع دنيا ولا دينا

وهو مقيس. وتخريج المسئلة على مذهب الفراء فى قام وقعد زيد ضعيف، لضعف المذهب المذكور، وتخريجها على حذف إلا زيد مثالا من الأول لدلالة الثانى عليه والتقدير ما قام إلا زيد وما قعد إلا زيد فيه أيضاً حذف الفاعل. فما تنفك المسئلة عن إشكال" [١٠٠].

ولا يقع التنازع أيضاً فى سببى مرفوع، نص على ذلك ابن مالك، وابن هشام، وابن خروف،والشلوبين، فإذا قلت: زيد قام وقعد أبوه، أو زيد قائم وقاعد أبوه لم يكن من باب التنازع ، لأنك لو أعملت الثانى خلا الأول من ضمير المبتدأ، وكذا إن أعملت الأول خلا الثانى منه فيلزم عدم الإرتباط بالمبتدأ.

وإن سمع مثله حمل على أن السببى مبتدأ مخبر عنه بالعاملين السابقين، والجملة خبر الأول .

واحترز بمرفوع من السببى غير المرفوع كالمنصوب مثالا فإنه لا يمتنع فيه التنازع لأنه لا يضمر بل يحذف وذلك نحو: زيد أكرم وأفضل أباه[١٠١].

ولا يقع التنازع أيضاً فى التمييز ، والحال، والمفعول له لأنها لا تضمر، وقال خالد الأزهرى: "وفى النهاية لابن الخباز لا يقع التنازع فى المفعول له، ولا الحال ولا التمييز ويجوز فى المفعول معه تقول: قمت وسرت وزيدا إن أعملت الثانى وقمت وسرت وإياه وزيدا إن أعملت الأول" [١٠٢].

ولا يقع التنازع كذلك فى معمول متقدم عند الجمهور، لأن الثانى لم يأت إلا بعد أن أخذ الأول معموله المتقدم عليه [١٠٣].

وذهب بعض المغاربة، إلى وقوع التنازع فى المتقدم واستدلوا بقوله عز وجل: "بالمؤمنين رءوف رحيم" [١٠٤].

وأخذ الرضى بمذهب بعض المغاربة ، فأجاز تنازع العوامل فى المتقدم. قال الرضى: "قوله[١٠٥]: [بعدهما] لا حاجة إليه إذ قد يتنازعان فى ما هو قبلهما إذا كان منصوبا نحو: زيدا ضربت وقتلت، وبك قمت وقعدت، وإياك ضربت وأكرمت "[١٠٦].

ومنع الجمهور كذلك التنازع فى المعمول المتوسط نحو: ضربت زيدا وأكرمت، لأن الأول استقل به قبل مجئ الثانى. وجوز الفارسى التنازع فى المتوسط، وأجاز فى قوله:

متى تصب أفقا من بارق تشم

أن تكون من زائدة، وبارق فى موضع نصب بتشم، ومفعول تصب محذوف وهو ضمير عائد على بارق [١٠٧].

ومال المرادى إلى جواز التنازع فى المتوسط والمتقدم[١٠٨].

ثانيا: العوامل التى لا تتنازع فى المعمولات

لا تتنازع العوامل التى ليس بينها إرتباط، وقال ابن هشام فى مبحث [الأشياء التى تحتاج إلى رابط] : "العاشر العاملان فى باب

التنازع فلا بد من ارتباطهما إما بعاطف كما في: قام وقعد أخواك[١٠٩]، أو عمل أولهما في ثانيهما نحو: "وأنه كان يقول سفيهنا على الله شططا"[١١٠]، "وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا"[١١١]، أو كون ثانيهما جوابا للأول إما جوابية الشرط نحو: "تعالوا يستغفر لكم رسول الله"[١١٢]، ونحو: "آتوني أفرغ عليه قطرا"[١١٣]، أو جوابية السؤال نحو: "يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة"[١١٤]، أو نحوذلك من أوجه الإرتباط،ولا يجوز قام وقعد زيد"[١١٥].

ولا تتنازع الحروف ونص على ذلك ابن هشام والأشموني ، وقال خالد الأزهري : "لأن الحروف لادلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات ، وأجاز ابن العلج التنازع بين الحروف مستدلا بقوله تعالى: [فإن لم تفعلوا][١١٦] فقال تنازع إن ، ولم في تفعلوا. ورد بأن إن تطلب مثبتا ، ولم تطلب منفيا وشرط التنازع الاتحاد في المعنى ، ونقل الشاطبي عن الفارسي أنه أجاز في التذكرة التنازع في قوله:

حتى تراها وكأن وكأن
أعناقها مشددات بقرن [١١٧]

"ومنع التوكيد للعطف بالواو"[١١٨]

وقال الصبان : "قوله : [ولاتنازع بين حرفين] لضعف الحرف ولفقد شرط صحة الإضمار في المتنازعين إذ الحروف لا يضمر فيها ، وعندي فيه نظر لأن المراد بالإضمار في هذا الباب مايشمل اعتبار الضمير ولو مع حذفه كما في ضربت وضربني زيد وهذا يتأتى في الحروف كما في [علم أن سيكون منكم مرضى][١١٩]"[١٢٠].

ومن أجاز التنازع بين حرفين أجازه بين الحرف وغيره كما نقل ابن عمرون[١٢١] عن بعضهم أنه جوز تنازع لعل وعسى نحو:

زيد أن يخرج على إعمال الثانى ، لعل وعسى زيد أن يخرج على إعمال الثانى ، ولعل وعسى زيدا خارج على إعمال الأول ، ورد بأن منصوب عسى لايحذف[١٢٢].

ولا يقع التنازع بين محذوفين أو بين محذوف ومذكور. قال الصبان: "فلا تنازع بين محذوفين نحو : زيدا فى جواب من ضربت وأكرمت ، ووجه الرودانى كون زيدافى المثال ليس من التنازع بأن الجواب على سنن السؤال ، وضربت وأكرمت لم يتنازعا [من] لتقدمها بل عمل فيها الأول ، وعمل الثانى فى ضميرها محذوفا فهو مثل : ضربت زيدا ،وأكرمت زيدا ، ولاتنازع فى ذلك فحينئذ يكون الجواب كالسؤال : التقدير : ضربت زيدا وأكرمت زيدا فذكر مفعول أحد العاملين المقدرين ، وحذف مفعول الآخر من باب دلالة الأوائل على الأواخر أو العكس لامن باب التنازع فاعرفه ، ولابين محذوف ومذكور كقولك فى جواب هذا السؤال : أكرمت زيدا"[١٢٣]

ولا يقع التنازع أيضا عند الجمهور فى العامل غير المتصرف كنعم وبئس ، وذلك لأن التنازع يقع فيه الفصل بين العامل ومعموله والجامد لا يفصل بينه وبين معموله[١٢٤].

وذكر أبوحيان أن هذا لايكون فيها التنازع بالاتفاق لعدم الفصل لأنه صار كالمركب مع الإشارة[١٢٥].

وأجاز بعضهم التنازع فى فعلى التعجب. قال الرضى : "وكذا يتنازع فعلا تعجبخلافا لبعضهم نظرا إلى قلة تصرف فعل تعجب تقول ما أحسن وما أكرم زيدا على إعمال الثانى ، وحذف مفعول الأول ، وما أحسن وأكرمه زيدا على إعمال الأول"[١٢٦]

وقال خالد الأزهرى : "وعن المبرد فى كتابه المدخل إجازته فى فعلى التعجب مع جمودهما سواء كانا بلفظ الماضى أو بلفظ الأمر

فالأول نحو : ما أحسن وأجمل زيدا فتعمل الثانى فى الإسم الظاهر وتعمل الأول فى ضميره وتحذفه لأنه فضلة ، والثانى نحو : أحسن به وأجمل بعمرو فتعمل الثانى فى الظاهر المجرور وتعمل الأول فى ضميره المجرور ولاتحذفه لأنه فاعل ، والفاعل لايحذف عنده لأنه بصرى ، ويحذف على القول بأن المجرور فى محل نصب على المفعولية عند الفراء ،والجمهور على المنع فرارا عن الفصل بينه وبين معموله إذا أعمل الأول ، وإذا لم يصح إعمال الأول بطل التنازع إذ من شرطه جواز إعمال كل منهما" [١٢٧].

وجور بعضهم التنازع فى فعلى التعجب بشرط إعمال الثانى ليزول ماذكر من الفصل المحذور وعليه ابن مالك ، ورده أبو حيان بأنه حينئذ ليس من باب التنازع إذ شرطه جواز إعمال أيهما شئت فى المتنازع فيه، وقال : فإن ورد بذلك سماع جاز [١٢٨].

وجوز السيرافى التنازع فى مصدرين ، ومنعه الجمهور ، فإذا قلت : سرنى إلزامك وزيارتك زيدا وجب نصب زيد بالتالى ، ولايجوز بالأول للفصل بين المصدر ومعموله.
وقال أبو حيان : ينبغى أن يجوز فيما بمعنى الأمر ، أو بمعنى الخبر بإعمال أيهما شئت [١٢٩]

هذا وقد نص النحاة على وقوع التنازع فى أسماء الأفعال مع جمودها ، ووجهه بعضهم بأن اسم الفعل يشبه الفعل المتصرف ، لأن مدلوله الفعل المتصرف ، وقيل وقع التنازع فيه لأنه أشبهه فى العمل [١٣٠].

وقيد الصبان امتناع التنازع فى الجوامد بالأفعال ، وعلى ذلك فلا إشكال فى تنازع أسماء الأفعال [١٣١].

ولايقع التنزع أيضا بين جامد وغيره إذا كان الجامد أولهما لأنه لايفصل بين الجامد ومعموله [١٣٢].

واختلفوا فى تنازع الأفعال المتعدية إلى ثلاثة. قال الرضى: واعلم أنه قد يتنازع الفعلان المتعديان إلى ثلاثة خلافا للجرمى نحو: أعلمت وأعلمنى زيد عمرا قائما على إعمال الثانى ، وحذف مفاعيل الأول ، وأعلمنى وأعلمته إياه إياه زيد عمرا قائما على إعمال الأول ، وإضمار مفاعيل الثانى ، والأولى أن يقال : أعلمته ذلك قصدا للاختصار إذ مفعول علمت فى الحقيقة كما ذكرنا هو مضمون المفعولين فيكون ذلك إشارة إليه وإنما منعه الجرمى لعدم السماع" [١٣٣].

وقال ابن عقيل : "وقاس المازنى وجماعة ما يتعدى إلى ثلاثة على ما يتعدى إلى اثنين" [١٣٤].

ولايقع التنازع بين عاملين ثانيهما مكرر للتوكيد نحو : قام قام زيد ، لأن الطالب للمعمول هو قام الأول ، والثانى جىء به لمجرد التقوية والتوكيد للأول فلا فاعل له أصلا.

واجاز ابن مالك مع هذا التوجيه أن ينسب العمل لهما لكونهما شيئا واحدا ، وعلى ذلك أيضا فليس هذا من التنازع[١٣٥].

وقد أجاز الفارسى والجرجانى فى قوله :

فهيهات هيهات العقيق وأهله
وهيهات خل بالعقيق نواصله

أن يكون من باب التنازع [١٣٦].

تعدد المتنازع فيه

قال الأشمونى : "وقد يتعدد المتنازع فيه من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : [تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين][٥] ، وقول الشاعر :

طلبت فلم أدرك بوجهى فليتنى
قعدت ولم أبغ الندى عند سائب [١٣٤]"[٣٥]

تنازع العوامل فى القرآن الكريم

تنوعت آيات التنازع فى القرآن الكريم ، فنجده قد وقع بين فعلين نحو قوله تعالى: "والذين كفروا وكذبوا بآياتنا"[١٤٠] ، ووقع بين اسم الفعل والفعل نحو قوله عز وجل: "هاؤم اقرءوا كتابيه"[١٤١] ، ووقع بين الأفعال المتعدية إلى واحد نحو قوله جل شأنه: "آتونى أفرغ عليه قطرا"[١٤٢] والأفعال المتعدية إلى اثنين نحو قوله عز وجل: "وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا"[١٤٣] ، وأكثر ما وقع منه التنازع فى الجار والمجرور ، ثم التنازع فى المنصوب ، ثم التنازع فى المرفوع.

ومن الآيات التى وقع التنازع فيها فى الجار والمجرور:

١- ولكم فى الأرض مستقر ومتاع إلى حين. البقرة: ٣٦

والمستقر على وزن مستفعل من القرار وهو اللبث والإقامة ، وهو هنا مصدر ميمى عند بعضهم والمتاع البلغة وهو مأخوذ من متع النهار إذا ارتفع ، وهو مصدر أيضا.[١٤٤]

وقد ذكرنا أن الجمهور منع وقوع التنازع بين مصدرين ، ولكن أباحيان هنا ذهب إلى وقوع التنازع بين مستقر ، ومتاع فى قوله تعالى: "إلى حين" ، وأنه قد أعمل فيه الثانى ، ولم يحتج إلى إضمار فى الأول لأن متعلقه فضلة فالأولى حذفه ، وأنه لا جائز أن يكون من إعمال الأول لأن الأولى أن لايحذف الضمير من الثانى إذا اعمل الأول ، والأحسن حمل القرآن على الأولى والأفصح.

واعترض بأن لا يجوز أن يكون من باب الإعمال بسبب أن الأول لا يجوز أن يتعلق به "إلى حين" لأنه يلزم من ذلك الفصل بين المصدر ومعموله بالمعطوف ، والمصدر موصول فلا يفصل بينه وبين معموله.

ورد أبوحيان على هذا الاعتراض بأن المصدر هنا لايكون موصولا ، لأن المصدر يكون موصولا إذا لحظ فيه الحدوث فيتقدر بحرف مصدرى مع الفعل ، وهو هنا لايلحظ فيه الحدوث فلا يتقدر بحرف مصدرى والفعل ، فلا يكون موصولا.[١٤٥]

وقال أبوحيان: "ولايمتنع أن يعمل فى الجار والمجرور وإن لم يكن موصولا كما مثلنا فى قوله: له معرفة بالنحو ، لأنه الظرف والجار والمجرور يعمل فيهما روائح الأفعال حتى الأسماء الأعلام نحو قولهم: أنا أبو المنهال بعض الأحيان ، وأنا ابن ماوية إذا جد النقر ، وأما أن تعمل فى الفاعل أو المفعول به فلا. وأما إذا قلنا بمذهب الكوفيين وهو أن المصدر إذا نون ، وادخلت عليه الألف واللام تحققت له الاسمية وزال عنه تقدير الفعل فانقطع عن أن يحدث إعرابا وكانت قصتة قصة زيد وعمر ، والرجل والثوب ، فيمكن أيضا أن يخرج عليه قوله تعالى: "مستقر ومتاع إلى حين" ولا يبعد على هذا التقدير تعلق الجحار والمجرور بكل منهما لأنه يتسع فيهما ما لايتسع فى غيرهما ، ولأن المصدر إذا ذاك لا يكون بأبعد فى العمل فى الظرف أو المجرور من الاسم العلم"[١٤٦].

وقد ذكرنا أن السيرافى يجيز التنازع فى مصدرين ، وإذا أخذنا بمذهبه ، فنقول إنه قد ورد من ذلك كثير فى القرآن الكريم مثل قوله عز وجل: "وهدى وبشرى للمؤمنين"[١٤٧] ، وهدى وموعظة للمتقين[١٤٨] ، "هدى ورحمة للذين هم لربهم يرهبون"[١٤٩] ، "هذا بصائر من ربكم وهدى ورحمة لقوم يؤمنون"[١٥٠] ، وهدى ورحمة للمؤمنين"[١٥١] ، "وموعظة وذكرى للمؤمنين"[١٥٢] ، "وننزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين"[١٥٣].

والجمهور يرون أن المعمول إنما هو للثانى ، وأن معمول الأول محذوف لدلالة الثانى ، وليس من باب التنازع.

والفرق بين ما ذهب إليه الجمهور والسيرافى أن الجمهور لايجيزون إعمال الأول لئلا يؤدى إلى الفصل بين المصدر ومعموله بخلاف السيرافى.

٢- والذين كفروا وكذبوا بآياتنا البقرة :٣٩

يجوز أن تكون الآية من باب التنازع إذا كان المعنى والذين كفروا بالآيات حنانا وكذبوا بها لسانا ، فيكون الفعلان متوجهين إلى الجار والمجرور.

ويجوز أن يكون المعنى: والذين كفروا بالله وكذبوا بآياته. فلا تكون الآية من باب التنازع.[١٥٤]

وقال أبو حيان: "وبآياتنا متعلق بقوله: وكذبوا ، وهو من إعمال الثانى إن قلنا إن كفروا يطلبه من حيث المعنى ، وإن قلنا لايطلبه فلا يكون من الإعمال ، ويحتمل الوجهين"[١٥٥].

٣- كلوا واشربوا من رزق الله. البقرة: ٦٠

قال الجمل: " من متعلقة بكلوا واشربوا من باب التنازع على إعمال الثانى كما هو مذهب البصريين"[١٥٦]. ومعنى كلامه أن التعلق بهما إنما هو من جهة المعنى ، أما التعلق اللفظى فلا يكون إلا بواحد فقط ، والبصريون يختارون إعمال الثانى ، ويكون معمول الثانى قد حذف بعد إضماره.

وقال أبو حيان: "ومن رزق الله متعلق بقوله واشربوا ، وهو من إعمال الثانى على طريقة اختيار البصرة إذ لو كان من إعمال الأول لأضمر فى الثانى ما يحتاجه فكان يكون: كلوا واشربوا منه من رزق الله ، ولا يجوز حذف منه إلا فى ضرورة على ما نص بعضهم ، والضرورة والقليل لايحمل كلام الله عليهما"[١٥٧].

٤ـ فاعفوا واصفحوا حتى يأتى الله بأمره. البقرة : ١٠٩

٥ـ وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود. البقرة: ١٨٧

يجوز حمل الآيتين على التنازع على مذهب الكوفيين والمبرد المجيزين أن يأتى مجرور حتى مضمرا[١٥٨] ، أما من اشترط فى مجرور حتى أن يكون ظاهرا فلا يجوز حل الآيتين عنده على التنازع، لأن التنازع إنما يكون حيث يجوز الإضمار ، ولا إضمار بعد حتى عنده، وقد منع النحاة التنازع فى التمييز ، والحال ، والمفعول له لأنها تضمر، فكذا يمتنع التنازع فى مجرور حتى إذا قلنا إنها لاتجر إلا ظاهرا ، ومجرور حتى فى الآيتين هو المصدر المؤول من أن المضمرة والفعل. ونظير الآيتين قوله تعالى: " فذرهم يخوضوا ويلعبوا حتى يلاقوا يومهم الذى يوعدون"[١٥٩].

٦ـ فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فى الحج البقرة :١٩٧

قرأ أبو رجاء العطاردى : فلا رفثاً ولا فسوقاً ولا جدالاً فى الحج ، بالنصب والتنوين فى الثلاثة: رفث ، وفسوق ، وجدال. وعلى تلك القراءة فإنها منصوبة على المصادر والعامل فيها أفعال من لفظها ، التقدير: فلا يرفث رفثا ، ولا يفسق فسوقا ، ولا يجادل جدالا ، وقوله تعالى: "فى الحج" متعلق بما شئت من هذه الأفعال على طريقة الإعمال والتنازع ، والأولى عند البصريين إعمال: "يجادل"[١٦٠].

٧ـ فخذ أربعة من الطير فصرهن إليك. البقرة: ٢٦٠

يجوز أن تكون الآية من باب التنازع ويكون "خذ" ، و"صرهن" قد تنازعا فى "إليك" وذلك إذا كان "صرهن" بمعنى فعل يتعدى بإلى،

فقال عطاء بن أبى رباح معناه: اذهبهن إليك ، وقال الكسائي: أملهن ، ويجوز ألا تكون الآية من باب التنازع ، وتتعلق "إليك" بصرهن إذا كانت تتعدى بإلى كما إذا كانت بمعنى الضم أو الإمالة. ويكون "خذ" غير متوجه إلى الجار والمجرور.

أما إذا كان صرهن بمعنى "قطعهن" ، وقال بذلك ابن عباس ، ومجاهد ، والضحاك ، وابن إسحاق ، وأبو عبيدة ، فلا تتعلق "إليك" به ، وإنما تتعلق بخذ[١٦١].

٨- يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة النساء:١٧٦

قال أبو حيان: " وفى الكلالة متعلق بيفتيكم ، وهو من إعمال الثانى ، لأنه فى الكلالة يطلبها يستفتونك ، ويفتيكم فأعمل الثانى ، وبعض عوام القراء يقف على قوله: يستفتونك ، ويرى ذلك حسنا ، وهو لايجوز ، لأن جملتى الإعمال متشبثة إحداهما بالأخرى ، فلو قلت: ضربنى ، وسكت ثم قال وضربت زيدا لم يجز إلا لانقطاع النفس"[١٦٢].

وقال الحمل: "فى الكلالة متعلق بيفتيكم على إعمال الثانى ، وهو اختيار البصريين ، ولو أعمل الأول لأضمر فى الثانى"[١٦٣] ، وقوله: لأضمر فى الثانى ، أى لقال: يستفتونك قل الله يفتيكم فيها فى الكلالة.

٩- فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام. الأنعام: ١٢٥

قيل معنى الآية: "فمن يرد الله أن يهديه أى يرشده لدينه ، يشرح صدره أى قلبه للإسلام أى لقبول الإسلام"[١٦٤]

وعلى ذلك فيكون كل من "يهديه" ، و"يشرح" قد توجها إلى قوله: "للإسلام". وهدى يتعدى بنفسه ، وبإلى ، وباللام[١٦٥].

١٠- خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها. التوبة: ١٠٣

يجوز أن تكون الآية من باب التنازع ، وذلك إذا كانت التاء فى تطهرهم خطابا للنبى صلى الله عليه وسلم ، وتكون جملة "تطهرهم" فى محل نصب حال من فاعل خذ ، أو صفة لصدقة ، ويكون المعنى: خذ من أموالهم صدقة تطهرهم بها وتزكيهم بها ، فحذف "بها" من تطهرهم لدلالة ما بعده عليه[١٦٦].

١١- وقال الملأ من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة. المؤمنون:٣٣

يجوز أن يكون "كفروا" ، و"كذبوا" قد تنازعا فى "بلقاء الآخرة".

١٢- والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهادة أحدكم أربع شهادات بالله. النور: ٦

قرئ "أربع" بالنصب على المفعولية المطلقة ، وعلى القراء أجاز بعض النحاة والمفسرين أن تكون الآية من باب التنازع ، فعلى اختيار البصريين يتعلق قوله تعالى "بالله" بشهادات ، وعلى اختيار الكوفيين يتعلق بقوله: "فشهادة"

وقرئ "أربع" بالرفع على الخبرية ، وعلى تلك القراءة قالوا: يتعين أن يتعلق "بالله" بشهادات إذ لو علق بشهادة لزم الفصل بين المصدر ومعموله بالخبر وهو لا يجوز لأنه أجنبى.[١٦٧]
وقال الجمل إن القول بأنه أجنبى ممنوع لأن الخبر معمول للمبتدأ فليس أجنبيا منه.[١٦٨]

١٣- ويدرأ عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله النور: ٨

يجوز أن تكون الآية من باب التنازع ويتعلق "بالله" بشهادات على اختيار البصريين ، أو بتشهد على اختيار الكوفيين.[١٦٩]

١٤ـ هذا عطاؤنا فامنن أو أمسك بغير حساب. ص: ٣٩

قال الجمل: " قوله: "بغير حساب" فيه ثلاثة أوجه: أحدها: أنه متعلق بعطاؤنا أى أعطيناك بغير حساب ولا تقدير ، وهذا دلالة على كثرة الإعطاء. الثانى: أنه حال من عطاؤنا أى فى حال كونه غير محاسب عليه لأنه كثير يعسر على الحساب ضبطه. الثالث: أنه متعلق بامنن أو أمسك ، ويجوز أن يكون حالا من فاعلهما أى حال كونك غير محاسب عليه اهـ سمين" [١٧٠]

فعلى الوجه الثالث وهو كون "بغير حساب" من تمام "فامن أو أمسك" يجوز تكون الآية من باب التنازع ويتعلق "بغير حساب" بالثانى على اختيار البصريين ، ويحذف من الأول بعد إضماره.

أما إذا قلنا: أن " بغير حساب " حال مع كونه من تمام " فامنن أو أمسك" فيكون عند الجمهور معمولا للثانى ، ويكون الحال محذوفا من الأول لدلالة الثانى عليه ، وليس من باب التنازع لانه لا يجيز التنازع فى الحال ، لأنها لا تضمر ، وأجاز ابن معط التنازع فى الحال ، ولكن يقول: فى مثل: إن تزرنى ألقك راكبا على إعمال الأول: إن تزرنى أزرك فى هذه الحال راكبا على معنى إن تزرنى راكبا ألقك فى هذه الحال ، ولا تجوز الكناية بضمير عنها.[١٧١]

١٥ـ كلوا واشربوا هنيئا بما أسلفتم فى الأيام الخالية. الحاقة: ٢٤

١٦ـ كلوا واشربوا هنيئا بما كنتم تعملون. المرسلات: ٤٣

ويجوز أن يكون قوله " كلوا واشربوا " فى الآيتين قد تنازعا فى الجار والمجرور.

ومن الآيات التى وقع فيها التنازع فى المنصوب:

١- لكيلا يعلم بعد علم شيئا. النحل: ٧

قوله: "شيئا" تنازعه الفعل والمصدر ، وقال أبو حيان: " وانتصب شيئا إما بالمصدر على مذهب البصريين فى اختيار إعمال ما يلى للقرب ، أو بيعلم على مذهب الكوفيين فى اختيار إعمال ما سبق للسبق" [١٧٢]

٢- آتونى أفرغ عليه قطرا. الكهف: ٩٦

قال ابن الأنبارى: " قطرا منصوب بأفرغ عند البصريين لا بآتونى ، لأن أفرغ أقرب من آتونى فكان إعماله أولى ، لأن القرب له أثر فى قوة العمل ، ولهذا أعملوا الأقرب فى خشنت بصدره وصدر زيد ، ولأنه لو كان منصوبا بآتونى لكان يقول آتونى أفرغه عليه ، لأن التقدير فيه: آتونى قطرا أفرغه عليه ، وذهب الكوفيون إلى أن العامل فيه آتونى ويجوز أن تقدر حذف الهاء من أفرغه إذا نصب بآتونى ، كما يجوز أن يقدر قطرا إذا نصب بأفرغ ، ولأنه لا فرق بينهما ، والفرق بينهما ظاهر ، لأنك إذا نصبته بآتونى ، فصلت بجملة بينه وبين قطر ، وقدرت لأفرغ مفعولا فارتكبت فى ذلك ضربين من المجاز ، وإذا لم تقدر فى أفرغ مفعولا ونصبت قطرا به ، وقدرت لآتونى مفعولا تركت ضربين من المجاز ، وإنما ارتكبت ضربا واحدا فبان الفرق" :[١٧٣].

٣- وهزى إليك بجذع النخلة تساقط عليك رطبا جنيا مريم: ٢٥

قوله: " رطبا " يجوز أن يكون تنازعه: هزى ، وتساقط[١٧٤]

وقال أبو حيان: " وأجاز المبرد فى قوله: "رطبا" أن يكون منصوبا بقوله: "هزى" أى: وهزى إليك بجذع النخلة رطبا تساقط

عليـك ، فعلى هـذا الذى أجازه تكون المسئلة من باب الإعمال ، فيكون قد حذف معمول تساقطا ، فمن قرأه بالياء من تحت فظاهـر ، ومن قرأ بالتاء من فوق ، فإن كان الفعل متعديا جاز أن يكون من باب الاعمال ، وإن كان لازما فلا لاختلاف متعلق هـزى إذ ذاك والفعـل اللازم" [١٧٥].

٤- هاؤم اقرءوا كتابيه. الحاقة: ١٩

تنازع فى "كتابية" قوله: "هاؤم" ، و "اقرءوا".

وهاؤم إن كان مدلولاها خذ فهى متسلطة على كتابية بغير واسطة ، وإن كان مدلولها تعالوا فهى متعدية إليه بواسطة إلى ، والبصريون يعملون اقرءوا ، والكوفيون يعملون هاؤم. وفى الآية دليل على جواز التنازع بين اسم الفعل ، والفعل[١٧٦].

٥- وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا. الجن:٧

قال أبو حيان: "وظنوا وظننتم كل منهما يطلب أن لن يبعث فالمسئلة من باب الإعمال وأن هى المخففة من الثقيلة"[١٧٧].

وقال الجمل: "وأن وما فى حيزها سادة مسد مفعولى الظن والمسئلة من باب الإعمال لأن ظنوا يطلب مفعولين ، وظننتم كذلك ، وهو من إعمال الثانى للحذف من الأول اهـ سمين ، قال بعضهم والأولى أن يكون من إعمال الأول للحذف من الثانى لأن الأول هو المحدث عنه"[١٧٨]

وممن ذهب إلى أن " أن لن يبعث الله أحدا " معمول للأول العلامة البيضاوى فى تفسيره [١٧٩].

٦- كلوا وتمتعوا قليلا. المرسلات: ٤٦

قليلا منصوب على الظرفية الزمانية ، وتنازع فيه: كلو وتمتعوا.

ووقوع التنازع فى المرفوع مع اختلاف طلب العاملين فى قوله عز وجل: "تعالوا يستغفر لكم رسول الله" [١٨٠] فـ [رسول] قد تنازع فيه [تعالو] ، و [يستغفر] وطلبه الأول للجر بإلى ، والثانى للفاعلية ، فحذف من الأول وأعمل الثانى قيل: ويمكن أن يقال ليست هذه من الإعمال فى شىء ، لأن قوله: [تعالوا] أمر بالإقبال من حيث هو ، لا بالنظر إلى مقبل عليه[١٨١].

وذكر ابن هشام أن قوله عز وجل: "وأنه كان يقول سفيهنا على الله شططا"[١٨٢] من باب التنازع [١٨٣] ، وتوضيح ذلك أن [سفيهنا] قد تنازع فيه كان ، ويقول إلا أن [كان] تطلبه اسما ، و [يقول] تطلبه فاعلا.

ويجوز أن يكون اسم كان ضمير الشأن ، والجملة بعدها خبرها ، فلا تكون الآية على ذلك التوجيه من باب التنازع[١٨٤].

وقد ذكرنا أن الفراء يجيز فى نحو: قام وقعد زيد أن يكون زيد مرفوعا بالفعلين ، وأجاز ذلك فى قوله عز وجل: [ثم عموا وصموا كثير منهم][١٨٥] فأجاز أن يكون [كثير] مرفوعا بعموا وصموا [١٨٦]. وأنبه هنا إلى أن القول بعمل العاملين فى معمول ، وإن كان مردودا كما بيناه فإن المسئلة بذلك تخرج من باب التنازع ، لأن التنازع إنما يكون حيث يعمل أحد العاملين فى لفظ المعمول ، وحيث يعمل الآخر فى ضميره ، أما أن يعمل العاملان فى لفظ المعمول فلا تنازع حينئذ.

هذا ، وفى القرآن الكريم آيات كثيرة يمكن حملها على التنازع على غير مذهب الجمهور فمن ذلك عند من أجاز التنازع فى المتقدم ، قوله عز وجل: " بالمؤمنين رءوف رحيم "[١٨٧] وقوله جل شأنه: " وإن الله بكم لرءوف رحيم "[١٨٨].

وقال الجمل فى قوله جل شأنه: [بالمؤمنين رءوف رحيم] : وبالمؤمنين متعلق برءوف ولا يجوز أن تكون المسئلة من باب التنازع ، لأن شرطه تأخر المعمول عن العاملين ، وإن كان بعضهم قد خالف فى ذلك ويجيز: زيدا ضربت وشتمته على التنازع ، وإذا فرضنا على هذا الضعيف فيكون من إعمال الثانى لا الأول لما عرف أنه متى أعمل الأول أضمر فى الثانى من غير حذف "[١٨٩]

ومن الآيات التى يمكن حملها التنازع عند من أجاز التنازع فى المتوسط قوله عز وجل: [ومن يستنكف عن عبادته ويستكبر][١٩٠] ، [فاعف عنهم واصفح][١٩١] ، [ثم تاب من بعده وأصلح][١٩٢] ، [الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر] [١٩٣] ، [لايموت فيها ولا يحيى][١٩٤] ، وأضل فرعون قومه وما هدى][١٩٥] ، [فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير][١٩٦] ، [لايصدعون عنها ولا ينزفون] [١٩٧].

هذا وقد خرج الزمخشرى قوله تعالى: "فلما تبين له قال أعلم أن الله على كل شيء قدير"[١٩٨] على التنازع.

قال الزمخشرى: " وفاعل تبين مضمر تقديره: فلما تبين له أن الله على كل شيء قدير قال أعلم أن الله على كل شيء قدير ، فحذف الأول لدلالة الثانى عليه كما فى قولهم: [ضربنى وضربت زيدا][١٩٩].

ومنع ابن هشام وأبو حيان كون الآية من باب التنازع لعدم وجود الرابط بين الفعلين المتنازعين.

قال ابن هشام : " ولهذه القاعدة أيضا [٢٠٠] بطل قول بعضهم فى [فلما تبين له قال أعلم أن الله على كل شيء قدير]

أن فاعل تبين ضمير راجع إلى المصدر المفهوم من أن وصلتها بناء على أن تبين ، وأعلم قد تنازعاه كما في ضربني وضربت زيدا ، إذ لا ارتباط بين تبين وأعلم" [٢٠١].

وقال أبو حيان بعد أن ذكر قول الزمخشري: " فجعل ذلك من باب الإعمال ، وهذا ليس من باب الإعمال ، لأنهم نصوا على أن العاملين في هذا الباب لابد أن يشتركا وأدى ذلك بحرف العطف حتى لايكون الفصل معتبرا ، أو يكون العامل الثاني معمولا للأول ، وذلك في نحو قولك: جاءني يضحك زيد ، فجعل في جاءني ضميرا ، أو في يضحك حتى لا يكون هذا الفعل فاصلا ، ولا يرد على هذا جعلهم: آتوني أفرغ عليه قطرا ، ولا هاؤم اقرءو كتابيه ، ولا تعالوا يستغفر لكم رسول الله ، ولا يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة من الإعمال لأن هذه العوامل مشتركة بوجه ما من وجوه الاشتراك ولم يحصل الاشتراك في العطف ولا العمل ولتقرير هذا بحث يذكر في النحو ، فإذا كان على ما نصوا فليس العامل الثاني مشركا بينه وبين تبين الذي هو العامل الأول بحرف عطف ولا بغيره ، ولا هو معمول لتبين بل هو معمول لقال ، وقال جواب لما إن قلنا إنها حرف ، وعاملة في لما قلنا إنها ظرف ، وتبين على هذا القول في موضع خفض بالظرف ، ولم يذكر النحويون في مثل هذا الباب: لو جاء قتلت زيدا ، ولا لما جاء ضربت زيدا ، ولا متى جاء قتلت زيدا ، ولا إذا جاء ضربت خالدا ، ولذلك حكى النحويون أن العرب لاتقول: أكرمت أهنت زيدا ، وقد ناقض الزمخشري في قوله ، فإنه قال: وفاعل تبين مضمر ثم قدره: فلما تبين له أن الله على كل شيء قدير قال أعلم إلى آخره ، قال: فحذف الأول لدلالة الثاني عليه ، كما في قولهم: ضربني وضربت زيدا ، والحذف ينافي الإضمار

للفاعل ، وهذا عند البصريين إضمار لا حذف ، بل هو إضمار يفسره ما بعده ، ولا يجيز البصريون فى مثل هذا الباب حذف الفاعل أصلا ، فإن كان أراد بالإضمار الحذف فقد خرج إلى قول الكسائى من ان الفاعل فى هذا الباب لا يضمر ، لأنه يؤدى إلى الإضمار قبل الذكر بل يحذف عنده الفاعل والسماع يرد عليه. قال الشاعر:

هوينني وهويت الخرد العـــربا
أزمان كنت منوطابى هوى وصبا "[٢٠٢]

فابن هشام وأبو حيان يريان أنه لا رابط بين تبين وأعلم ، وقال الدمامينى:

" قد يقال الربط موجود ، لأن لما تربط بين الشرط والجواب ، وأعلم معمول فبينه وبين الشرط ارتباط"[٢٠٣]

وتقدم فى مبحث ما لايقع فيه التنازع أن ابن العلج قال بتنازع الحرفين فى قوله تعالى: "فإن لم تفعلوا"[٢٠٤] ، والصواب أنه لا يتنازع بين إن ولم تفعلوا ، وأن إن الشرطية عملت فى محل لم تفعلوا.

وقال الجمل: " إن الشرطية داخلة على جملة لم تفعلوا ، وتفعلوا مجزوم بلم كما تدخل إن الشرطية على الفعل المنفى بلا نحو: [إلا تفعلوه][٢٠٥] فيكون لم تفعلوا فى محل جزم بها "[٢٠٦].

وفى ختام البحث نستطيع أن نقرر أن باب التنازع مقيس فى غالب مسائلـــة ، لكثرة وروده فى القرآن الكريم ، وفصيح الشعر ، ومنثور الكلام ، وما قيل بأن باب التنازع خارج عن القياس فغير مسلم[٢٠٧].

هذا وأرجو من الله أن ينتفع بهذا البحث ، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ، والحمد لله رب العلمين أولا وآخرا ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد خير البرية وعلى آله وصحبه أجمعين.

د/ أحمد محمد أحمد خالد

المـــراجـع

١ـ القرآن الكريم

٢ـ الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار للإمام النووى ـ مطابع المختار الإسلامى.

٣ـ أساس البلاغة للزمخشرى تحقيق الأستاذ/ عبد الرحيم محمود ـ دار المعرفة بيروت.

٤ـ إعراب القرآن المنسوب للزجاج تحقيق الأستاذ إبراهيم الإبيارى ـ الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية

٥ـ الإقناع فى حل ألفاظ أبى شجاع تأليف شمس الدين محمد بن أحمد الشربينى الخطيب الشافعى ـ المطبعة العربية الحديثة ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

٦ـ الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى ـ دار الجيل.

٧ـ أنوار التنزيل وأسرار التأويل المسمى تفسير البيضاوى ـ المطبعة العثمانية ١٣٠٥هـ.

٨ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ـ تحقيق الأستاذ محمد محيى الدين عبد الحميد ـ دار الفكر بيروت.

٩ـ البحر المحيط لأبى حيان ـ الطبعة الأولى ـ مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٨هـ

١٠ـ البرهان فى علوم القرآن للزركشى تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار الفكر ببيروت.

١١ـ بغية الوعاة للسيوطى تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم ـ الطبعة الثانية ـ دار الفكر.

١٢ـ البيان فى غريب إعراب القرآن لابن الأنبارى تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م

١٣- جمهرة أنساب العرب لأبى محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسى - تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون - دار المعارف.
١٤- حاشية الجمل على الجلالين - مطبعة عيسى الحلبى.
١٥- حاشية الصبان على شرح الأشمونى على الألفية - طبعة عيسى الحلبى
١٦- حاشية عبادة على شذور الذهب - طبعة عيسى الحلبى
١٧- حاشية محمد الأمير على مغنى اللبيب لابن هشام الأنصارى - طبعة عيسى الحلبى.
١٨- حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح - طبعة عيسى الحلبى.
١٩- الحلل فى شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسى دراسة وتحقيق الدكتور مصطفى إمام - مطبعة الدار المصرية - الطبعة الأولى ١٩٧٩م
٢٠- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادى - تحقيق وشرح الأستاذ/ عبد السلام محمد هارون- الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٩م.
٢١- شرح أبيات سيبويه لأبى محمد يوسف بن أبى سعيد الحسن عبد الله بن المرزبان السيرفى - تحقيق الدكتور/ على الريح هاشم - طبعة دار الفكر- ١٩٧٤م.
٢٢- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك - طبعة عيسى الحلبى.
٢٣- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى - طبعة عيسى الحلبى.
٢٤- شرح السيوطى على ألفية ابن مالك المسمى بالبهجة المرضية - طبعة عيسى الحلبى.
٢٥- شرح شواهد ابن عقيل للشيخ عبد المنعم الجرجاوى - المطبعة الوهبية المصرية - ١٢٩٥هـ

٢٦- شرح الشواهد للعينى بهامش شرح الأشمونى على الألفيه - طبعة عيسى الحلبى.
٢٧- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - تحقيق الشيخ محمد محى الدين - دار الفكر.
٢٨- شرح كافيه ابن الحاجب للرضى - دار الكتب العلمية ببيروت.
٢٩- الكتاب لسيبويه تحقيق الأستاذ/ عبد السلام هارون - الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٣٠- الكشاف للزمخشرى - دار الفكر ببيروت.
٣١- لسان العرب لابن منظور - طبعة دار المعارف.
٣٢- مختار الصحاح للشيخ محمد بن أبى بكر عبد القادر الرازى - المطبعة الأميرية ١٣٣٨هـ - ١٩٢٠م
٣٣- مراح لبيد " تفسير النووى " مطبعة عيسى الحلبى.
٣٤- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل - تحقيق د/ محمد كامل بركات - طبعة دار الفكر بدمشق
٣٥- معانى القرآن لأبى زكريا يحيى بن زياد الفراء - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٠م
٣٦- المعجم الوسيط - الطبعة الثانية - دار المعارف بمصر
٣٧- مغنى اللبيب لابن هشام - طبعة عيسى الحلبى.
٣٨- المقتضب للمبرد تحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة - طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
٣٩- النهر الماد من البحر لأبى حيان بهامش البحر المحيط - الطبعة الأولى - مطبعة السعادة - ١٣٢٨هـ
٤٠- همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطى - دار المعرفة ببيروت.

الهـوامش

١- انظر شرح الكافية للرضى ١/ ٧٩ والهمع ٢/ ١٠٩

٢- من الآية رقم ٩٦ من سورة الكهف

٣- من الآية رقم ١٩ من سورة الحاقة

٤- انظر الإنصاف فى مسائل الخلاف ١/ ٨٧ ، والكشاف ٤/ ١٥٢

٥- انظر شرح الكافية للرضى ١/ ٨١

٦- انظر الإقناع فى حل ألفاظ أبى شجاع ١/ ٢١٤ ، وفى الأذكار للنووى صـ٨٥ مذكور بلفظ "ونخلع من ينجرك"

٧- وقبله:

وليس بعد أن أسب مقاعسا
بآبائى الشم الكرام الخضارم

والشاهد فى البيت أنه أعمل الثانى وهو سبنى ، ورفع به بنو. وهجا الفرزدق بهذا بنى مقاعس من بنى سعد بن زيد مناة ، يقول : إن هجوتهم أوسببتهم إذا سبونى صاروا كأنهم أكفائى ، ولكن إنصافا مسابتى بنى عبد شمس لأنهم من أشراف قريش وقوله: من مناف ، يريد بنى عبد شمس بن عبد مناف. وهاشم معطوف على عبد شمس ، وليس بعطف على عبد مناف ، لأن عبد شمس هو عبد شمس بن مناف ، وهاشم هو هاشم بن عبد مناف وهاشم أخو عبد شمس. أنظر أبيات سيبويه ١/ ١٣٢/ ١٣٣ والحلل فى شرح أبيات الجمل صـ١٤٢ ، وجمهرة أنساب العرب صـ١٤

٨- الكمت جمع الكميت ، والكميت من الخيل ما كان لونه بين الأسود والأحمر ، وهو تصغير أكمت ترخيما. والمدماة الشديدة الحمرة ، ومتونها أى ظهورها ، وقوله: واستشعرت لون مذهب أى جعلته شعارا لها كأنها لصفاء لونها وحسنه قد لبست لونها مذهبا.

والشاهد فى البيت إعمال الثانى وهو "استشعرت" وإضمار الفاعل فى الأول وهو "جرى".

أنظر الحلل صـ١٤٦ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٢٧ ، ١٢٨ ، والمعجم الوسيط "كمت" ، واللسان "دمى" : "كمت" ، وأساس البلاغة "شعر".

٩ـ السيفانة: الممشوقة الطويلة ، وتغنى به أى تقيم. ونسب بعض الرواة البيت لوعلة الجرمى والشاهد فى البيت أنه أعمل الفعل الثانى وهو تغنى ورفع به سيفانة.

انظر شرح أبيات سيبويه ١/ ١٩٧٣

١٠ـ الكتاب ١/ ٧٦ ، ٧٧

١١ـ الغريم: الدائن ، ومعطول: اسم فاعل من قولك: مطل المدين داننه يمطله إذا لواه بدينه وسوف فى قضائه ولم يؤده ، ومعنى اسم مفعول من قولك: عنى الأمر فلانا إذا شق عليه الأمر وكان سببا فى عنائه وشقوته.

١٢ـ الإنصاف فى مسائل الخلاف ١/ ٩٢

١٣ـ انظر المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٤٥١ ، وشرح التصريح على التوضيح ١/ ٣١٨ ، ٣١٩

١٤ـ انظر تحقيق محمد محيى الدين على الإنصاف ١/ ٩٠، ٩١، ٩٢

١٥ـ انظر شرح التصريح على التوضيح ١/ ٣١٩ ، وأوضح المسالك تحقيق محمد محيى الدين ١/ ١٩٥

١٦ـ الكتاب ١/ ٧٣، ٧٤ ، وانظر المقضب ٤/ ٧٣

١٧ـ الإنصاف فى مسائل الخلاف ١/ ٩٢ ، وانظر المقضب ٤/ ٧٣

١٨ـ انظر شرح الكافية للرضى ١/ ٧٩

١٩ـ نسبها سيبويه للمرار الأسدى ، والشاهد فى إعمال نرى ، ونصب الخرد بنرى. وهذا على إعمال الفعل الأول ، وفى يقتدننا ضمير الخرد

الخدال. والخرد الخدال فى تقدير التقديم لأن العامل فيها نرى ، كأنه قال: ونرى الخرد الخدال عصوراً بها يقتدننا.

وفى رد ضمير الربع المسئول عن أهله الذين ارتحلوانه فقال بعد ما سأله: فرد على الفؤاد هوى عميدا. فهو المعمود الذى عمده الحب أى شدخه ورضه. كأنه لما وقف على الربع وتذكر من كان يحله عاوده حزنه على مفارقتهم وألم قلبه لما تذكرهم. وسوئل الربع عنهم لويبين لنا السؤالا أراد لوايبين لنا جواب السؤال ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه.

وقد نغنى بها أى بهذه الدار ، والعصور جمع عصر ، والخرد: جمع خريدة وهى الحيية ، والخدال جمع خدلة وهى التى على قصبها لحم وشحم ، ويقتدننا ويقدننا بمعنى واحد. والوجه فى نرى أن تكون قلبية ، ويكون الخرد المفعول الأول ، ويقتدننا فى موضع المفعول الثانى. انظر شرح أبيات سيبويه ١/٢٤٨ ، ٢٤٩ ، والكتاب ١/٧٨

٢٠- الشاهد فى البيت فى إعمال الفعل الأول وهو سمعت فى الغراب ، وإعمال الثانى وهو نعب فى ضميره. وقوله: "تحمل آل ليلى" أى وضعوا حمولهم وهموا بالارتحال ، والبين: البعد والفراق. وقوله: "ببينهم" متعلق بنعب.

والمعنى: ولما هم آل ليلى بالرحيل ووضعوا حمولهم سمعته الغراب نعب ببينهم.

٢١- انظر شرح الكافية للرضى ١/٧٩

٢٢- قوله: "إن الواو للحال" فالمعنى كفانى قليل من المال غير طالب له ، وفيه بحث وهو أن الكفاية إنما هى على تقدير السعى لأدنى معيشة فلا يجوز تقييدها بعدم الطلب كما يشهد به التأمل الصحيح من ذى فطرة سليمة. انظر هامش شرح الكافية للرضى ١/٨٢

٢٣- قال ابن منظور: ومجد مؤثل: قديم ، ومجد أثيل أيضا ، وأنشد البيت. أنظر لسان العرب فى مادة "أثل"

٢٤- من الآية رقم ٢٤٥ من سورة البقرة.

٢٥- شرح الكافية للرضى ١/ ٨١ ، ٨٢

٢٦- الكتاب ١/٧٩

٢٧- انظر الإنصاف فى مسائل الخلاف ١/٩١

٢٨- انظر الإنصاف فى مسائل الخلاف ١/٨٦ ، ٨٧

٢٩- انظر الكتاب ١/٧٩ ، وشرح الأشمونى على الألفية ٢/١٠٣

٣٠- الشاهد فى البيت جواز الإضمار قبل الذكر فى باب التنازع وذلك أن جفونى ولم أجف تنازعا فى الأخلاء جمع خليل وقد أعمل الثانى ، وأضمر الفاعل فى الأول على شريطة التفسير

أنظر شرح الشواهد للعينى بهامش شرح الأشمونى ٢/١٠٤

٣١- الشاهد فى البيت جواز الإضمار قبل الذكر فى باب التنازع ، حيث أعمل الثانى وهو: هويت وأضمر فى الأول وهو : هوينني.

انظر شرح الشواهد للعينى بهامش شرح الأشمونى ٢/١٠٤ ، وانظر شرح الأشمونى على الألفية ٢/١٠٣ ، ١٠٤ ، والمغنى ٢/ ١٠٢ ، وشرح التصريح على التوضيح ١/٣٢١

٣٢- من الآية رقم ٣٢ من سورة ص ، وانظر عود الضمير فى توارت فى البرهان ٤/٢٦

٣٣- الآية رقم ٢٦ من سورة الرحمن.

٣٤- هذا البيت من معلقة طرفة بن العبد البكرى ، من أبيات فى وصف ناقته ، وقوله: "على مثلها" يريد على مثل هذه الناقة ، وقوله: "ألا ليتنى أفديك منها" الضمير عائد إلى الفلاة أى الصحراء.

٣٥- يشير إلى مذهب الكسائى القائل بحذف الفاعل الأول إذا أعملنا الثانى فى نحو: قام وقعد زيد.

٣٦- الإنصاف فى مسائل الخلاف ١/٩٦

٣٧- انظر المساعد ١/٤٥٢ ، وشرح الكافية للرضى ١/٧٩

٣٨- انظر المساعد على تسهيل الفوائد ١/٤٥٢

٣٩- انظر حاشية عبادة على شذور الذهب ٢/١٧٤

٤٠- انظر حاشية عبادة على شذور الذهب ٢/١٧٤

٤١- المقتضب ٤/٧٤

٤٢- قال السيوطى: صاحب البسيط: ضياء الدين بن العلج ، أكثر أبو حيان وأتباعه من النقل عنه ، ولم أقف له على ترجمة. بغية الوعاة ٢/٣٧٠

٤٣- التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٣٢٠

٤٤- حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٢/١٠١

٤٥- شرح التصريح على التوضيح ١/ ٣٢٠

٤٦- انظر حاشية يس عليس شرح التصريح ١/ ٣٢٠

٤٧- الشاهد فى البيت إعمال الأول وهو "كساك" ، والدليل على ذلك الإضمار فى الثانى والثالث.

٤٨- الشاهد فى البيت إعمال الثالث بدليل تعديدية الثالث وهو "قف" بالحرف ، وحذف الضمير من الأولين.

انظر شرح الأشمونى على الألفية ٢/١٠٢ ، وشرح التصريح على التوضيح ١/ ٣١٦ ، ٣١٧

٤٩- انظر المساعد على تسهيل الفوائد ١/٤٤٨

٥٠- الكتاب ١/٧٧

٥١- انظر شرح الكافية للرضى ١/٧٩ ، وشرح الألفية للسيوطى صـ٥٧ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢/١٦١

٥٢- انظر الهمع ٢/١٠٩ ، والبحر المحيط لأبى حيان ٢/٢٩٦ والخرد جمع الخريدة ، والخريد ، والخرود ، والثلاثه بمعنى البكر التى لم تمسس قط ، وقبل بمعنى الحيية الطويلة السكوت ، الخافضة

الصوت ، الخفرة المتسترة قد جاوزت الإعصار ولم تعنس. انظر اللسان فى ماده "خرد".

والعرب جمع العروب وهى المرأة المتحببة إلى زوجها ، وفى التنزيل العزيز: "فجعلناهن أبكارا. عرباً أترابا". انظر المعجم الوسيط فى مادة "عرب".

٥٣ـ الكتاب ١/ ٨٠

٥٤ـ انظر المساعد ١/ ٤٥٣ ، والكتاب ١/ ٨٠

٥٥ـ الكتاب ١/ ٨٠

٥٦ـ قال العينى: "الشاهد فى تعفق أى استتر وأرادها حيث تنازعا فى رجال واحتج به الكسائى على وجوب حذف الفاعل لأنه أعمل الثانى ، ولو أعمل الأول لقيل تعفق بالأرطى رجال ثم أرادوها لأنه عائد على جمع فيجب كونه على وفق الظاهر ، ولو أعمل الثانى لأبرز الضمير فى تعتفق على وفق الظاهر لأنه ضمير جمع فعدم الإبراز دليل على حذف الفاعل. وأجيب بأنه يجوز ألا يبرز الضمير المرفوع وإن لم يكن مفردا على مذهب البصرية بل ينوى مفردا فى الأحوال كلها فتقول: ضربنى وضربت الزيدين ، كأنك قلت ضربنى من ثم فعلى هذا كأنه قال تعفق من ثم ، ولهذا قال سيبويه أفرد وهو يريد الجمع ، والأرطى من الأشجار التى يدبغ بها واحدتها أرطاة ، والضمير فى لها وأرادها للبقرة ، قوله "فبذت" بالباء الموحدة والذال المعجمة أى غلبت ، ونبلهم فاعله ، وكليب عطف عليه وهو جمع كلب كعبيد جمع عبد"

انظر شرح الشواهد للعينى بهامش شرح الأشمونى ٢/ ١٠٢ ، ١٠٣

٥٧ـ شرح التصريح على التوضيح ١/ ٣٢١

٥٨ـ انظر الهمع ٢/ ١٠٩ ، وشرح الكافية للرضى ١/ ٧٩ ، ومغنى اللبيب ٢/ ١٥٨ ، والمساعد ١/ ٤٥٨

٥٩ـ شرح الكافية للرضى ١/ ٧٩

٦٠ـ الهمع ٢/ ١٠٩

٦١- انظر المساعد على تسهيل الفوائد ١/٤٥٩

٦٢- شرح الكافية للرضى ١/٧٩ ، ٨٠

٦٣- انظر السابق ١/٧٩

٦٤- مغنى اللبيب ٢/ ١٠٢

٦٥- قال الشيخ عبد المنعم الجرجانى: "والشاهد فى قوله: ترضيه ويرضيك صاحب, حيث تنازع كل منهما قوله: صاحب ، فالأول يطلبه مفعولا والثانى يطلبه فاعلا فأعمل الثانى وأضمر فى الأول ، ولم يحذف الضمير مع أنه غير مرفوع ولا عمدة فى الأصل فكان الواجب حذفه للشعر ، وإنما وجب حذفه لأنه فضلة فلا حاجة إلى إضمارها قبل الذكر أى لفظا فلا ينافى أنها منوية وعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة إنما يهرب منه إذا كان الضمير ملفوظا به". شرح شواهد ابن عقيل صـ١٠٦ ، وانظر الهمع ٢/ ١١٠ ، والمساعد ١/٤٥٦

٦٦- انظر شرح الكافية للرضى ١/ ٨٠

٦٧- شرح الكافية للرضى مع تصرف يسير ١/ ٨٠

٦٨- انظر المساعد ١/٤٥٤ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢/١٦٨

٦٩- انظر الهمع ٢/ ١١٠ ، والمساعد ١/٤٥٤

٧٠- انظر شرح الكافية للرضى ١/ ٨٠

٧١- المقتضب ٣/١١٣ ، وأنظر شرح ابن عقيل على الألفية ٢/١٦٦

٧٢- انظر شرح التصريح على التوضيح ١/٣٢٢

٧٣- من الآية رقم ١٨٠ من سورة آل عمران

٧٤- وقال أبو حيان: "وقرأ حمزة تحسبن بالتاء فتكون الذين أول مفعولين لتحسبن وهو على حذف مضاف أى بخل الذين ، وقرأ باقى السبعة بالياء فإن كان الفعل مسندا إلى ضمير الرسول أو ضمير أحد فيكون الذين هو المفعول الأول على ذلك التقدير وإن كان الذين هو

الفاعل فيكون المفعول الأول محذوفا تقدير بخلهم وحذف لدلالة يبخلون عليه ، وحذفه كما قلنا عزيز جدا عند الجمهور فلذلك الأولى تخريج هذه القراءة على قراءة التاء من كون الذين هو المفعول الأول على حذف مضاف ، وهو فصل" البحر المحيط ١٢٨/٣

٧٥- البيت من المعلقة المشهورة لابن حلزة ، وخال يخال بمعنى ظن وحسب ، وعلى بمعنى مع ، والغراة بالفتح والقصر اسم بمعنى الاغراء ، وروى "على غرانك" أيضا بالمد ، وهو مضاف لفاعلة ، والمفعول محذوف أى الملك. وإنا بالكسر استئناف بيانى ، وطالما أى كثيرا ما ، وهو فعل مكفوف عن الفاعل لاتصاله بما الكافة ، ووشى به عند السلطان وشيا: سعى به. انظر خزانة الأدب تحقيق عبد السلام هارون ٣٢٥/١

٧٦- شرح الكافية للرضى ٨٠/١

٧٧- وهى عدم مطابقة المخبر عنه أو المفسر

٧٨- همع الهوامع ١١٠/٢

٧٩- انظر التصريح على التوضيح ٣٢١/١

٨٠- انظر الهمع ١٠٩/٢ وشرح الكافية للرضى ٨١/١

٨١- البيت لعاتكة بنت عبد المطلب عمة النبى عليه الصلاة والسلام ، واختلف فى إسلامها.

ويعشى بالعين المهملة وضم الياء كيعطى من الإغشاء وهو عدم الإبصار ليلا ، والمراد عدمه مطلقا ، وقيل: يغشى بالغين المعجمة وفتح الياء كيرضى.

والمعنى: إن السلاح فى هذا السوق المسمى بعكاظ موصوف بأنه يسىء شعاعه أبصار الناظرين إذا نظروه بحيث لايمكنهم عند رؤيته ليلا أو نهارا الإبصار.

والشاهد فى قولها: "يعشى" و "لمحوا" حيث تنازع كل منهما قوله: "شعاعه" فالأول يطلبه فاعلا ، والثانى يطلبه مفعولا ،

فأعمل الأول وأضمر فى الثانى وحذف الضمير منه مع أن الواجب ذكره عند الجمهور وذلك لضرورة الشعر. انظر شرح شواهد ابن عقيل صـ ١٠٦ ، ١٠٧ ، وحاشية الأمير على المغنى ١٥٩/٢

٨٢- انظر الهمع ١٠٩/٢ ، ومغنى اللبيب ١٥٩/٢ ، وشرح التصريح على التوضيح ٣٢٠/١ ، وشرح الألفية للسيوطى صـ ٥٧

٨٣- مغنى اللبيب ١٥٩/٢ ، وانظر شرح التصريح على التوضيح ٣٢٠/١

٨٤- شرح الكافية للرضى ٨١/١

٨٥- انظر شرح الكافية للرضى ٨١/١ ، والهمع ١٠٩/٢

٨٦- انظر الهمع ١٠٩/٢

٨٧- انظر شرح الكافية للرضى ٨١/١

٨٨- من الآية رقم ١١ من سورة النساء

٨٩- شرح الكافية للرضى ٨١/١

٩٠- انظر الهمع ١٠٩/٢

٩١- انظر شرح ابن عقيل ١٦٦/٢

٩٢- انظر الهمع ١٠٩/٢ ، وشرح التصريح على التوضيح ٣٢٣/١

٩٣- انظر المساعد ٤٥٦/١

٩٤- الشاهد فى قوله: "يرنو" و "أرنو" حيث تنازع كل منهما قوله "من" فالأول يطلبه فاعلا والثانى يطلبه مجرورا بإلى ، فأعمل الأول وأضمر فى الثانى وحذف الضمير منه للضرورة

٩٥- انظر المساعد ٤٥٦/١ ، والبحر المحيط ٢٣٠/١

٩٦- انظر شرح الأشمونى على الألفية ١٠٧/٢ ، وشرح التصريح على التوضيح ٣٢٢/١ ، وشرح الألفية للسيوطى صـ٥٨

٩٧- انظر شرح الكافية للرضى ٧٧/١

٩٨- شرح الكافية للرضى ٧٨/١

٩٩- من الآية رقم ٧١ من سورة مريم

١٠٠ـ المساعد على تسهيل الفوائد ١/٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، وانظر شرح التصريح على التوضيح ١/٣١٩

١٠١ـ انظر المساعد١/٤٥١، ٤٥٢ ، وشرح التصريح على التوضيح ١/٣١٨،٣١٩ ، والهمع ٢/١١١

١٠٢ـ شرح التصريح على التوضيح ١/٣١٦ ، وانظر الهمع ٢/١١١ وحاشية يس على شرح التصريح ١/٣٢٢

١٠٣ـ انظر شرح التصريح على التوضيح ١/٣١٧

١٠٤ـ من الآية رقم ١٢٨ من سورة التوبة

١٠٥ـ أى ابن الحاجب

١٠٦ـ شرح الكافية للرضى ١/٧٨

١٠٧ـ انظر شرح التصريح على التوضيح ١/٣١٨ ، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى ٢/٩٩

١٠٨ـ انظر شرح التصريح على التوضيح ١/٣١٨

١٠٩ـ قياس مذهب البصريين أتقول: قاما وقعد أخواك بإعمال الثانى والإضمار فى الأول.

١١٠ـ الآية رقم ٤ من سورة الجن

١١١ـ الآية رقم ٧ من سورة الجن

١١٢ـ من الآية رقم ٥ من سورة المنافقون

١١٣ـ من الآية رقم ٩٦ من سورة الكهف

١١٤ـ من الآية رقم ١٧٦ من سورة النساء

١١٥ـ مغنى اللبيب ٢/١١٠ ، ١١١

١١٦ـ من الآية رقم ٢٤ من سورة البقرة

١١٧ـ قال خطام المجاشعى ، وقيل الأغلب العجيلى ، وحتى للغاية ، والضمير فى تراها يرجع إلى المطى المذكورة قبله ، والقرن حبل يقرن به البعير. انظر شرح الشواهد للعينى بهامش شرح الأشمونى ٣/٨٣

١١٨- شرح التصريح على التوضيح ١/٣١٧ ، وانظر شرح الأشمونى على الألفية ٢/١٠٠

١١٩- من الآية رقم ٢٠ من سورة المزمل

١٢٠- حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٢/١٠٠

١٢١- هو محمد بن محمد بن أبى على بن أبى سعيد بن عمرون الشيخ جمال الدين أبو عبد الله الحلبى النحوى ولد سنة ست وتسعين وخمسمائة تقريبا ، وتوفى فى ثالث ربيع الأول سنة تسع وأربعين وستمائة. وأخذ النحو عن ابن يعيش وغيره وبرع به ، وجالس ابن مالك ، وأخذ عنه البهاء النحاس ، وشرح المفصل.

انظر بغية الوعاة ١/٢٣١

١٢٢- انظر شرح التصريح على التوضح ١/٣١٧

١٢٣- حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٢/٩٧

١٢٤- انظر شرح التصريح على التوضح ١/٣١٧

١٢٥- انظر الهمع ٢/١١٠

١٢٦- شرح الكافية للرضى ١/٨٢، ٨٣

١٢٧- شرح التصريح على التوضح ١/٣١٧

١٢٨- انظر الهمع ٢/١١١ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/٤٦٢ ، وشرح الألفية للسيوطى صـ٥٧

١٢٩- انظر الهمع ٢/١١١

١٣٠- انظر حاشية يس على شرح التصريح ١/٣١٦

١٣١- انظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٢/١٠٠

١٣٢- انظر التصريح على التوضيح وحاشية يس عليه ١/٣١٧

١٣٣- شرح الكافية للرضى ١/٨٢

١٣٤- المساعد على تسهيل الفوائد ١/٤٦١، ٤٦٢

١٣٥- انظر المساعد ١/٤٤٩ ، وشرح التصريح على التوضيح ١/٣١٨

١٣٦- انظر المساعد ١/ ٤٥٠، ٤٥١

١٣٧- المتنازع فيه الظرف أعنى دبر ، والمفعول المطلق أعنى ثلاثا وثلاثين

١٣٨- المتنازع طلبت ، وأدررك ، وأبغ ، والمتنازع فيه الندى وعندى

١٣٩- شرح الأشمونى على الألفية ٢/ ١٠٠، ١٠١

١٤٠- من الآية رقم ٣٩ من سورة البقرة ، والآية رقم ٨٦ من سورة المائدة ، والآية رقم ٥٧ من سورة الحج ، والآية رقم ١٩ من سورة الحديد ، والآية رقم ١٠ من سورة التغابن

١٤١- من الآية رقم ١٩ من سورة الحاقة

١٤٢- من الآية رقم ٩٦ من سورة الكهف

١٤٣- الآية رقم ٧ من سورة الجن

١٤٤- انظر البحر المحيط ١/ ١٦٠

١٤٥- انظر البحر المحيط ١/ ١٦٤

١٤٦- البحر المحيط ١/ ١٦٤ ، ١٦٥

١٤٧- من الآية رقم ٩٧ من سورة البقرة

١٤٨- من الآية رقم ١٣٨ من سورة البقرة ومن الآية رقم ٤٦ من سورة المائدة

١٤٩- من الآية رقم ١٥٤ من سورة الأعراف

١٥٠- من الآية رقم ٢٠٣ من سورة الأعراف

١٥١- من الآية رقم ٥٧ من سورة يونس

١٥٢- من الآية رقم ١٢٠ من سورة هود

١٥٣- من الآية رقم ٨٢ من سورة الإسراء

١٥٤- انظر حاشية الجمل على الجلالين ١/ ٤٤

١٥٥- البحر المحيط ١/ ١٧٠

١٥٦- حاشية الجمل على الجلالين ١/ ٥٨

١٥٧- البحر المحيط ١/ ٢٣٠

١٥٨- انظر مغنى اللبيب ١/١١١

١٥٩- من الآية رقم ٤٢ من سورة المعارج

١٦٠- انظر البحر المحيط ٢/٨٨

١٦١- انظر البحر المحيط ٢/ ٣٠٠ ، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢/٦٧٩

١٦٢- النهر الماد من البحر ٣/٤٠٥ ، وانظر مغنى اللبيب ٢/١١١

١٦٣- حاشية الجمل على الجلالين ١/٤٥٤ ، وانظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢/٦٧٩

١٦٤- مراح لبيد ١/ ٢٦٠

١٦٥- انظر المعجم الوسيط ٢/١٠١٧ ، ومختار الصحاح صـ٦٩٢

١٦٦- انظر حاشية الجمل على الجلالين ٢/٣١٥

١٦٧- انظر البحر المحيط ٦/ ٤٣٤ ، وحاشية الجمل على الجلالين ٣/٢٠٩ ، والبيان فى غريب إعراب القرآن لابن الانبارى ٢/١٩٢ ، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢/ ٦٧٩ ، ٦٨٠

١٦٨- انظر حاشية الجمل على الجلالين ٣/٢٠٩

١٦٩- انظر البيان فى غريب إعراب القرآن لابن الانبارى ٢/١٩٣

١٧٠- حاشية الجمل على الجلالين ٣/٥٧٧

١٧١- انظر الهمع ٢/١١١

١٧٢- البحر المحيط ٥/٥١٤ ، وأنظر حاشية الجمل على الجلالين ٢/٥٨٤ ، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢/٦٧٩

١٧٣- البيان فى غريب إعراب القرآن ٢/١١٦، ١١٧

١٧٤- انظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢/ ٦٨٠

١٧٥- البحر المحيط ٦/١٨٥

١٧٦- انظر البحر المحيط ٨/٣٢٥ ، وحاشية الجمل على الجلالين ٤/٣٩٨ ، والكشاف ٤/١٥٢

١٧٧- البحر المحيط ٨/٣٤٨

١٧٨- حاشية الجمل على الجلالين ٤/٤١٧

١٧٩- انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوى صـــ٧٦٤

١٨٠- من الآية رقم ٥ من سورة المنافقون

١٨١- انظر حاشية الجمل على الجلالين ٤/٣٤٧ ، وانظر البحر المحيط ٨/٢٧٣

١٨٢- الآية رقم ٤ من سورة الجن

١٨٣- انظر مغنى اللبيب ٢/١١١

١٨٤- انظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٢/٩٧

١٨٥- من الآية رقم ٧١ من سورة المائدة

١٨٦- انظر معانى القرآن للفراء ١/٣١٥ ، ٣١٦ -

١٨٧- من الآية رقم ١٢٨ من سورة التوبة

١٨٨- من الآية رقم ٩ من سورة الحديد

١٨٩- حاشية الجمل على الجلالين ٢/٣٣١ ، وانظر البحر المحيط ٥/١١٩

١٩٠- من الآية رقم ١٧٢ من سورة النساء

١٩١- الآية رقم ١٣ من سورة المائدة

١٩٢- من الآية رقم ٥٤ من سورة الأنعام

١٩٣- من الآية رقم ٢٦ من سورة الرعد

١٩٤- من الآية رقم ٧٤ من سورة طه

١٩٥- من الآية رقم ٧٩ من سورة طه

١٩٦- من الآية رقم ٢٨ من سورة الحج

١٩٧- الآية رقم ١٩ من سورة الواقعة

١٩٨- من الآية رقم ٢٥٩ من سورة البقرة

١٩٩ـ الكشاف ٣٩١/١

٢٠٠ـ أى وجوب ارتباط جملتى التنازع

٢٠١ـ مغنى اللبيب ١١١/٢

٢٠٢ـ البحر المحيط ٢٩٦/٢

٢٠٣ـ انظر حاشية الأمير على مغنى اللبيب ١١١/١

٢٠٤ـ من الآية رقم ٢٤ من سورة البقرة

٢٠٥ـ من الآية رقم ٧٣ من سورة الأنفال

٢٠٦ـ حاشية الجمل على الجلالين ٢٩/١

٢٠٧ـ انظر المساعد على تسهيل الفوائد ٤٦٣/١